A

الأمم المتحدة

PROVISIONAL

A/46/PV.4
30 September 1991

ARABIC

الجمعية العامة

SEP 7 1991

UN/SA COLLECTION

الدورة السادسة والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الإثنين ، ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد روجرز (نائب الرئيس)	(بليز)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)
ثم :	السيد الخصيبي (نائب الرئيس)	(عمان)
ثم :	السيد الشهابي (الرئيس)	(المملكة العربية السعودية)

- خطاب السيد فرناندو كولور رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية
- خطاب فخامة السيد الفريدو فيلكس كريستياني بوركارد ، رئيس جمهورية السلفادور

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع الذي النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . ويرجى إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، ٥-٢ . التحرم على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

خطاب السيد فرناندو كولور رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية

الرئيس : تستمع الجمعية العامة أولا إلى خطاب رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية .

اصطحب السيد فرناندو كولور رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فرناندو كولور ، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية ، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس كولور (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أهنئكم على انتخابكم ، الذي يعزز تقاليد التعاون الدولي الذي تدعمه المملكة العربية السعودية ، والذي يعد اعترافا بليغا بمواهبكم .

ويسرني غاية السرور أن أرحب بممثلي الدول الجديدة التي انضمت إلى عضوية هذه المنظمة والتي تضم جمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية .

كما أن قبول الجمهوريتين اللتين تشكلان شبه الجزيرة الكورية يمثل لحظة سعادة غامرة للسلم العالمي .

ووجود ممثلي جمهورية استونيا وجمهورية لاتفيا وجمهورية ليتوانيا التي حظي نضالهما الباسل من أجل الاستقلال باعتراف عالمي في هذه القاعات يجلب سعادة خاصة لمجتمع الأمم .

وأود كذلك أن أشيد بالأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار إشادة يستحقها بجدارة للطريقة المتفانية والمتوازنة التي ما فتئ يمارس بها مهامه السامية في الأمانة العامة لمنظمتنا لمدة تقرب من ١٠ سنوات .

لقد شاء قدرنا أن نعيش في وقت يتسم بتأكيد عالمي على حقوق وحريات الفرد ، والتعددية ، واحترام إرادة الأغلبية ، وحماية الأقليات ، والتجارة الحرة .

وتتحقق هذه الانجازات في عصر أنهكه الصراع والتعسف . وهي تؤكد على نقطة أساسية ، ألا وهي أن المصالح الجماعية هي التي تسود دائما ، إن عاجلا أو آجلا ، على رغبات الجماعات التي تتمسك بامتيازاتها .

وهدفنا هو فتح دورة تاريخية جديدة كاملة لا يكون فيها مكان للقسر الاستبدادي الذي تتعرض له الشعوب أو البلدان ويمكن أن تصبح فيها الديمقراطية والحرية والتنمية والسلم قيما عالمية بحق .

إنني أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفي ممثلا لـ ١٥٠ مليون مواطن برازيلي والرئيس المنتخب لواحدة من أكبر الديمقراطيات في العالم . وقد جئت هنا لكي أشارك في الاحتفال ببشائر الخير . لم أحضر هنا لكي أتشاطر الفرحة فحسب بل والشواغل أيضا . ولم أحضر للاحتفال فحسب بل للفت الانتباه إلى مشاكل خطيرة .

إننا نواجه تحديا يتمثل في إعادة تشكيل العالم وبناء السلم الذي لن يكون وليد التهديد المستمر بنشوب الحرب . ولحسن الحظ ، بدأت الدوافع الايديولوجية والاستراتيجية للمواجهة العالمية تتلاشى . إلا أن مصادر التوتر لا تزال قائمة ولابد من التخلص منها .

إن الطريق صوب الرخاء وتوزيع ثماره معروف لنا جميعا . على الرغم من ذلك ، فإن المصالح الذاتية تزيد من الفجوة التي تجعل أهدافنا تتلاشى ويتوجب علينا تضييقها . وكأننا نتجه في وقت واحد صوب تشاطر الابتهاج بالحرية وعدم المساواة في الظلم . وانتصرت الأفكار الليبرالية ، ولابد لنا أن نعمل من أجل أن تسود هذه الأفكار بطريقة متسقة واسعة النطاق ومبدعة قبل كل شيء .

وتأتي هذه الملاحظات من وجهة نظر بلد انتقى اسلوبا ليبراليا يأخذ بعين الاعتبار الشواغل الاجتماعية من أجل تحقيق الليبرالية الاجتماعية . وهي وجهة نظر مجتمع ما فتئ يسعى منذ ١٨ شهرا من أجل تحقيق هذه الأفكار .

إن الليبرالية تؤكد على حريات الفرد التي تمارس بالكامل متى ما توفرت الظروف المادية التي لا تتمتع بها الغالبية العظمى من مواطنينا حتى الآن . لقد حان الوقت لكي تتصدى الليبرالية على الصعيد الدولي للمشاكل الاجتماعية التي أدت إلى بروزها على الصعيد المحلي .

إن الليبرالية تقيم الحرية المتأصلة في السوق تقييما عاليا لكن لا يصح لها الابتعاد عن الآليات الضرورية لكبح أوجه التشويه ومنع عدم احترام أبسط قواعدها ، كما هو الحال في السياسات التمييزية والحمائية .

وهذا يعني أن المجتمع الدولي سيتعين عليه أن يهتم بالدرجة الأولى بمشاكل التنمية على الصعيد السياسي . وهو يعني أن تستكمل الوظائف التي تؤديها آليات السوق

بتدابير ترمي إلى تصحيح الاختلالات الخطيرة التي يمكن أن يؤدي استمرارها إلى تعريض العلاقات الطيبة للخطر .

وحيث أنه لا يمكن لأحد أن يعيش آمنا في ظل إمكانية اندلاع حرب نووية فلا يمكن لأحد بالمثل أن يشعر بالأمن والسلم في كوكب يتزايد فيه الفقراء والمشردون زيادة هائلة عددا وفقرا .

ولن أكرر هنا بيانات ومؤشرات احصائية ذكر العديد منها في هذه القاعة والتي تبين بوضوح ينذر بالخطر أن البلدان النامية تعيش ظروفا أسوأ الآن مما كانت عليه منذ عشر سنوات .

إننا في طريقنا إلى التوصل إلى توافق عالمي في الآراء بشأن قيم الديمقراطية وعلينا أن نُتم دعائمها الأخلاقية . إن الاهتمام بالفرد يكمن في جوهر الضمير الديمقراطي . فالأفراد هم الذين يحددون مصير المجتمع بأسره من خلال المشاركة والمسؤولية السياسية . ولابد للاجراءات التي تتخذها الحكومات الديمقراطية أن تولي الاهتمام للأفراد إذ لا يمكن لأهداف هذه الحكومات أن تتحقق ما لم تضمن لكل مواطن الوسائل الفعالة لتحقيق الرخاء والعدالة .

إن الضمير الديمقراطي لا يمكن إلا أن يكون عالميا لأنه يستند إلى مبدأ المساواة في الحقوق والفرص للجميع . ولا يمكن للديمقراطية أن تكون نسبية مهما كانت الحجج . لذا ، فإنه من غير المقبول أن يعيش ثلاثة أرباع البشرية في أوضاع لاإنسانية يرثى لها ويسودها الفقر . وإذا كان القهر السياسي يتحدى قيمنا الديمقراطية فذلك ينصرف إلى الاستبعاد الاقتصادي . وهذا من باب أولى صحيح إذ أن ضحايا الجوع والبؤس هم من الأطفال والمراهقين بحيث أن نقمة الحاضر ستؤدي إلى مستقبل ينعدم فيه الأمل .

لقد انبثق مؤتمر القمة العالمي للطفل الذي عقد هنا في العام الماضي عن توافق واسع النطاق في الآراء بشأن ضرورة معالجة المسألة على أعلى المستويات وبأقصى درجة من العزم . غير أنه من الضروري أن يجسد المجتمع الدولي هذا الالتزام ويتابعه .

وفي بلدي ، تسعى الحكومة إلى تعبئة كل فئات المجتمع لكي يحتل الأطفال مكان الصدارة في أولوياتنا الوطنية . وفي الوقت ذاته ، اتخذت تدابير مختلفة مثل تخصيص وزارة معنية بالأطفال لتنسيق الجهود في هذا المجال والشروع في برنامج دائم لبناء مئات المرافق المتكاملة تسمح للأطفال المعوزين بمغادرة الشارع وتلقي التعليم والغذاء والعناية الطبية وفرص التعليم الثقافي والرياضة . وعلى الرغم من شحة الموارد المتاحة لنا فإننا نحاول أن نبذل قصارى جهدنا .

إن المجتمع الدولي يواجه ثلاثة تحديات رئيسية هي : التحدي الاقتصادي للتنمية ، والتحدي السياسي للسلم والتحدي الأخلاقي لضمان حياة كريمة للجميع . وهذه التحديات لا يمكن مواجهتها كل على حدة بل يجب مواجهتها معا وفي آن واحد . وهي تحديات يجب مواجهتها ديمقراطيا أي بمشاركة الجميع . وهي تحديات لاختبار قدراتنا ، في نهاية المطاف ، على رفع التضامن إلى أعلى مستويات العلاقات الدولية .

إن التنمية تكفل دعم الديمقراطية وتعتبر أساسا متينا للسلم . واستمرار التفاوتات يؤدي لا محالة إلى المنازعات والمواجهة . وفي هذا العالم الذي يؤخذ فيه على نحو متزايد بشمولية القيم ، لم يحرز تقدم ملحوظ على طريق أنماط وخطوات التنمية العالمية .

تقع على عاتقنا مسؤولية بناء مجتمع دولي ديمقراطي ومتوازن حقا . وفي المجتمع الديمقراطي ، يلتزم المواطن بالقانون لأنه يدرك أن هذا القانون يمثله شرعيا . والمبدأ ذاته ينبغي أن يطبق على القواعد التي تتأثر بها العلاقات بين الدول : فالمشاركة وليس القسر هي التي توفر الحافز الأساسي على احترام القانون . ولهذا السبب ، فإن الجمعية العامة ، بوصفها برلمانا عالميا يمثل فيه مواطنو كل البلدان تمثيلا فعالا ، هي المحفل الذي يتعين علينا فيه العمل معا من أجل عالم أفضل وأكثر عدلا ورخاء يسوده السلم .

إن إقرار السلم بشكل نهائي يقتضي اتخاذ قرارات أكثر صراحة تضمن مشاركة أوسع وتكون ملزمة للدول بشكل أوسع وأكثر عمقا . والمسار الطبيعي لمواجهة التحديات

الجسام التي ينطوي عليها جدول أعمالنا يتجسد في التعاون عن طريق قواعد تطبق عالميا توافق عليها الدول وتتابعها . وإن أعمدة التعاون الحقيقي لا يمكن أن تقام إلا عن طريق التعددية وليدة التسامح والتوافق وليد التفاهم والجمع بين الآراء المختلفة التي يعرب عنها بحرية .

لا يمكن للجمعية العامة أن تقبل بتضاؤل سلطتها الشرعية وهي التي ترمز إلى انتصار الديمقراطية في جميع أرجاء العالم ، الأمر الذي يفتح آفاق النصر أمام نظام دولي يتسم بالديمقراطية .

إن الحرب في الخليج أتاحت لنا فرصة مشاهدة الامم المتحدة وهي تقوم بعمل فعال . وإننا نعتمد على قدرتها في التأثير على مسار الاحداث والتغلب على بؤر التوتر على الساحة الدولية .

إن السلم في العالم يتوقف على السلم في الشرق الاوسط . وأصدقاؤنا في لبنان قد وحدوا صفوفهم بالفعل لبناء دولتهم على أساس هدف سام ، ألا وهو ايجاد لبنان موحد يسوده الرخاء والسلام .

ولقد جاء الآن دور العرب والاسرائيليين . والمخطط الكبير للمنطقة الذي يعيش في ظله الجميع ضمن حدود معترف بها دوليا إنما يتحقق عن طريق احترام حقوق الشعب الفلسطيني وتغيير الموقف الذي يتخذ تجاه اسرائيل .

وتؤيد البرازيل تأييدا قويا المبادرة الداعية إلى عقد مؤتمر للسلم في الشرق الاوسط ، بمشاركة جميع الاطراف المعنية ، من أجل التنفيذ التام لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع . ونأمل أن تبدي جميع الاطراف المرونة اللازمة لتذليل العقبات ، المادية والمعنوية لإرساء سلم عادل ودائم في المنطقة . ونعتقد في هذا السياق أنه لابد من مراجعة النفس في أمر لصق نعوت على نحو أدى إلى استفحال انعدام الثقة فيما بين الاطراف .

وإلى جانب التحديات السياسية والاقتصادية ، لا يمكن أن تتجنب الامم المتحدة مواجهة التحدي الاخلاقي الذي سبق أن أشرت إليه . فمن الضروري أن نضع نهجا جديدة وسلوكا للعمل تتسم بمزيد من الإبداع وتحظى بقدر أكبر من التوافق ، وذلك في المجالات ذات الاولوية كالبيئة والتنمية وحقوق الإنسان ومسائل التزايد السكاني في العالم وحالة المرأة والطفل .

وفي السنوات المفضية إلى الذكرى الخمسين للامم المتحدة علينا أن نرسي المبادئ التوجيهية للعلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين .

سيكون مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ ، من أول التجمعات العالمية الهامة التي ستعقد في السنوات القليلة القادمة . وعلى المؤتمر

التزام لا مفر منه إزاء الأجيال المقبلة ، حيث أن هذه الأجيال هي التي ستستفيد أكبر استفادة من عملنا الذي يهدف أساسا إلى تحسين نوعية الحياة للشعوب جمعاء .

إن الحلول الدائمة للمشاكل العالمية تتطلب التزاما من المجتمع الدولي بمجموعه ، ومن كل بلد حسب مسؤوليته عن منشأ هذه المشاكل وعن إدارتها ، وكذلك حسب قدرته الاقتصادية والتكنولوجية على التغلب عليها . إن الشهور المفضية إلى المؤتمر ستتطلب اجراء مشاورات مكثفة . وتعتزم البرازيل تقصي فرص الحوار إلى أوفى حد ، وتأمل أن تجد لدى الأطراف الأخرى انفتاحا وتصميما .

ولعل من أبرز سمات المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية أنه يرجى منه أن يتيح اجراء أوسع مناقشة ممكنة ، مناقشة تتعمق إلى أبعد حد تسمح به الإرادة السياسية للمشاركين فيه . وإذ نضع هذه الأهداف نصب أعيننا ، ودون قيود أو مفاهيم مسبقة ، فإننا نرى ضرورة التصدي للقضايا التي يتناولها المؤتمر واعتماد القرارات المتوجة له .

سنناقش في المؤتمر السياسات الاقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية التي تكون أنسب للقضاء على الفقر وتصحيح أنماط الانتاج والاستهلاك غير القابلة للإدامة . إن نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا يتطلب نهجا خلاقا فيما يتعلق بحقوق ملكية التكنولوجيات نهجا يسمح بقيام نظام يحبذ بصورة فعالة وصول البلدان النامية إلى التقدم الذي يحققه العالم الصناعي في هذا الميدان .

لا ينبغي للمؤتمر أن يكون مسرحا للشكاوى والاتهامات ، بل على العكس من ذلك ، ينبغي أن يوفر إطارا لاقتراحات ناضجة وقابلة للتطبيق . إن الأمر هو في الواقع أمر ايجاد الاستجابة الصحيحة للمصلحة المشتركة في كفالة بقاء الإنسانية والكوكب ذاته .

وكما تنحت مسألة التنمية لمسائل أخرى على جدول الأعمال الدولي ، فإنني أخشى أن تتنحى مسألة البيئة بدورها لجوانب أخرى من الحياة اليومية للعالم .

من المفهوم أن التطورات المؤثرة التي حصلت في السنتين الماضيتين قد استرعت قدرا كبيرا من الاهتمام . ولكن لابد من الاشارة إلى أن المهمة السياسية المتمثلة في

في العام الماضي أعلنت في هذا المحفل قرار حكومتي بالامتناع عن القيام بأي تفجيرات نووية ولو لاغراض سلمية ، فيما لو كان من الممكن تفجير قنابل ذرية لاغراض سلمية .

في ١٨ تموز/يوليه ١٩٩١ ، وقعت المكسيك والبرازيل والارجنتين في غوادالاخارا على اتفاق بشأن قصر استخدام الطاقة النووية على الاغراض السلمية . ويتسم الاتفاق بأهمية تاريخية كبرى بالنسبة لبلداننا ويقدم الدليل على أنه من الممكن كفالة الأمن النووي عن طريق التعاون النووي .

وسيوفر اتفاق ضمانات الامن الذي ستوقعه البرازيل والارجنتين مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية جميع المعلومات ذات الصلة للتحقق من التزامنا باستخدام الطاقة النووية للاغراض السلمية وحدها ، كما يحافظ الاتفاق أيضا على الانجازات التكنولوجية التي حققناها بشق الانفس في مجال دورة الطاقة النووية .

منذ أقل من الشهر وقعنا أيضا ، إلى جانب الارجنتين وشيلي ، "التزام مندوزا" الذي على أساسه نبذنا رسميا وبصفة جماعية جميع الاسلحة الكيميائية والبيولوجية ، مدركين أننا بذلك نضرب مثلا يحتذى للقضاء على أسلحة التدمير الشامل ، على أمل أن يتسنى في المستقبل القريب إبرام اتفاق مماثل على الصعيد العالمي . والبرازيل تفهم أن الصكوك سالفة الذكر توفر ضمانات متجددة وكافية فيما يتعلق بالاهداف السلمية الخالصة لبرنامجنا الوطني للطاقة النووية ، وفيما يتعلق بنبذنا لأسلحة التدمير الشامل .

إن التدفقات الدولية لسلع التكنولوجيا الحساسة وللخدمات والخبرة في هذا المجال اليوم قضية حيوية . وعلينا أن نبحث عن صيغ تصلح للتوفيق بين مصلحتين أساسيتين : تلافي إمكانية استخدام هذه التكنولوجيات في أسلحة التدمير الشامل ، وكفالة أن يظل الوصول إليها مفتوحا . فهذا يعد شرطا أساسيا مسبقا لبناء وتحديث القدرة التكنولوجية لبلدان مثل البرازيل .

من اليسير أن نرحب بالتغيير وأن نهلل لغزو بناء عالم جديد ، ولكن من المؤلم أن نتحدث عن العراقيل العديدة التي تعترض طريق الامل ، من بين هذه العراقيل نجد مشكلة المديونية الخارجية - تلك المشكلة الحادة التي تستنزف من البلدان النامية مواردها الشحيحة ، ونجد القيود التعسفية المفروضة على نقل التكنولوجيا ، وتجاهل مبادئ السوق في ظل السياسات الحمائية التي تتبعها البلدان الصناعية في المقام الاول .

أما المسارات المؤدية إلى إطار دولي يكفل السلم ويعزز التنمية فهي وعرة ومعقدة ، ولم تتحدد معالمها حتى الآن . هناك توافق في الآراء حول الاهداف ، وربما الوسائل ، ولكن مقاومة التغيير الحقيقي مازالت هائلة . إن القفزات العملاقة التي

تحققت في الميادين الايدولوجية والاستراتيجية لابد وأن تصاحبها قفزات ليست بأقل منها جسارة نحو بناء الثقة وتعزيز التعاون .

وفي المجال السياسي ينبغي أن تفتح الديمقراطية الطريق أمام اجراءات جديدة لاتخاذ القرار على الساحة الدولية . ويجب أن يكون الأمن مسعى جماعيا فعالا يتحقق في ظل القانون لا تحت تهديد السلاح .

وإذا كنا في المجال الاقتصادي قد تخلينا عن الأحلام الوديعة المفرطة في التبسيط بحدوث اصلاح جذري في الاقتصاد الدولي ، وإذا كنا نعرف أن التحولات الكبرى تبدأ بعمل شاق يستهدف الاصلاح الداخلي ، فلا يسعنا بالمثل أن نتجاهل وجود اقتراحات واقعية ومعقولة للتعاون الدولي . ونحن ملتزمون بالكفاح من أجل انجاح جولة أوروغواي في مجموعة الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة ، لأننا نؤمن بأن فلسفة التجارة الحرة والمفتوحة ينبغي أن تقوم على ركيزة متينة ومتوازنة .

وفي ميدان القيم أجمعت الآراء على أن واجبنا الأول هو النضال من أجل الممارسة الكاملة لحقوق الإنسان على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . فهذا هو الهدف الأكبر الذي ينبغي أن يحققه التضامن الدولي .

إن البرازيل لا تتبع سياسة أخرى غير سياسة التنبيه والتحذير وتقديم الاقتراحات ، والتعاون أولا وأخيرا . أما الخلل المتنامي بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية فإنه يشكل خطرا حقيقيا وملموسا يهدد الاستقرار والأمن الدوليين . وسوف يتزايد هذا الخطر ما لم يتواجد الدعم الفعال لترسيخ دعائم الديمقراطية والتنمية . وثمة حاجة إلى أن ننشئ ، على الصعيد العالمي ، برنامج عمل توافقيا متين البنيان ينصب على قضية التنمية ، لتوجيه وحفز مفاوضات تجري بشأن بنود محددة تتصل بالعلاقات فيما بين الأمم التي تمر بشتى مراحل التقدم الاقتصادي .

وعلى القارة الأمريكية نرى أن مبادرة "مشروع من أجل الأمريكتين" المعروفة حاليا بخطة بوش ، هي أول دليل على وجود استعداد للتوصل إلى تفاهم . وتماشيا مع نفس هذا الاتجاه نحو التكامل الفعلي للقارة ، وقّعت البرازيل والأرجنتين وأوروغواي وباراغواي المعاهدة الخاصة بدستور سوق الجنوب المشتركة (ميركوسول) التي تتشابك

بالفعل مع مشروع الأمريكتين من خلال اتفاق "روز جاردن" الذي وقع في واشنطن في أواخر هذا العام .

ولتحقيق الآمال التي أثارتها هاتين المبادرتين بين شعوب المنطقة لابد أن يدرج فيهما ، كهدف ذي أولوية ، البحث عن حل للمشاكل الاجتماعية الخطيرة التي لا تزال تواجهنا . وهذه الحتمية السياسية والاقتصادية والأخلاقية لا يمكن اعتبارها حكرا على أي بلد بعينه أو مجموعة من البلدان . إنها راية يجب أن ترفعها كل الدول وكل الحكومات .

إننا ندنو قريبا من النصر العالمي والنهائي لثورة الديمقراطية والحرية ، ولا يبقى سوى أن نقرن هذا النصر بثورة العدالة الاجتماعية والتضامن . وليكن الله معنا .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتوجه بالشكر إلى فخامة رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية على الخطاب الذي تفضل بإلقائه منذ قليل .

أُصطحب السيد فرناندو كولور رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

خطاب فخامة السيد الفريدو فيلكس كريستياني بوركارد ، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس : تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من رئيس جمهورية السلفادور .

اصطحب السيد الفريدو فيليكس كريستياني بوركارد ، رئيس جمهورية السلفادور إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة برئيس جمهورية السلفادور ، فخامة الرئيس الفريدو فيليكس كريستياني بوركارد ، وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية العامة .

الرئيس كريستياني بوركارد (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أولا بأن أعبر عن سرورنا البالغ إذ نراكم وقد انتخبتم رئيسا لهذه الجمعية لتوجيه أعمال الدورة العادية السادسة والاربعين . إن مهارتكم العظيمة ، وخبرتكم المعترف بها وقيادتكم الفعالة تبشر جميعا بالخير لهذا الجمع الذي يدأب على إمعان النظر في الامور واتخاذ القرارات على أعلى مستوى عالمي . ويصاحب سرورنا لانتخابكم تقديرنا للعمل البارز الذي اضطلع به سلفكم ، السيد غييدو دي ماركو ، ونود أن نؤكد أن هذه الطائفة من الاعمال والانجازات تمثل استمرارا للتطورات الكبيرة المثمرة التي هي من خصائص هذا المحفل الذي يجتمع المجتمع الدولي فيه لتناول أهم الموضوعات التي تواجه عالم اليوم .

ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا للامين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، لعمله الايجابي على رأس المنظمة التي احتلت مكانة أعظم نظرا للفرص الاوسع التي تتيحها الحالة السياسية الدولية الآن أمام العمل الجوهري للامم المتحدة . إن الثقة في التعددية تتزايد بشكل ملحوظ ، معززة مصداقية الامم المتحدة وقدرتها على العمل وفاتحة مجالات جديدة يمكنها فيها المساعدة على حل مشاكل محددة . وبالنسبة للسلفادور ، فإن الامم المتحدة ، عن طريق الامين العام ، شاركت وتشارك في عمل بناء طويل المدى يتجلى في المهمة المسندة إلى الامم المتحدة للتحقق من الاتفاقات

المترتبة على العملية التفاوضية الجارية الآن . وهذه المهمة التي هي على قدر من الضخامة والمسؤولية لم يسبق له مثيل ، انما تشكل مثلا واحدا على التغيرات الغريدة السريعة الجارية في جميع أنحاء العالم .

إن الجمعية العامة تقوم بعملها في ذروة تاريخ البشرية . إننا نرى ونحن ، وعن كثب غير عادي ، حركة آليات تاريخية ، ليس كتعبير مجرد عن ديناميات عصرنا ، وإنما كنبض مثير للتاريخ نفسه في أعمق مستويات منطقه . إن اختفاء جميع المبادئ والعقائد الشمولية تقريبا ، التي كانت تبدو حتى الأمس القريب بالغة القوة ، إنما يبرز النظرية القديمة القائلة بقوة الحرية ، لا كمجرد نظرية ، وإنما كحقيقة .

لست بحاجة إلى الإفاضة بشأن الاختلافات في التنمية والقوة المادية بين المناطق والدول . لكن من الضروري أن أشير أنه بالنسبة للجانب الأكبر من هذا القرن ، بدا وكأن ظهور نظام للتخويف يفوق الخيال في النظام العالمي . قد تحى جانبا دور الإنسان وطاقته ككائن حر وكبطل للتاريخ . وما نراه الآن هو عودة ظهور تلك الطاقة الروحية والمعنوية لتحكم حتى أكثر آليات الدمار تطورا . إن القوة ترتكز مرة أخرى على حرية الانسان . وهذا في حد ذاته بداية لعالم تعاد صياغته ولتقارب حتمي بين المناطق والشعوب . إن للحرية مشاكل مماثلة ، سواء في داخل الدول الكبرى أو في البلدان الصغرى المنتمية إلى ما يسمى بالعالم الثالث ، وهو تصنيف عفا عليه الزمن الآن ومنذ أن قضت الأحداث على لغة الحرب الباردة .

إننا نحن السلفادوريين كنا كبش الفداء لذلك الاستقطاب الضار غير الرشيد الذي قسّم العالم إلى فصائل على أساس تعصب ايديولوجي زائف . إن الحرب السلفادورية لم يخترعها أحد وإنما نشبت كمظهر على عيوب وأخطاء خطيرة داخل مجتمعنا ؛ ولكنها بمجرد بدئها اكتست بظلال النزاع العالمي ، وتلقت مدخلات أطالت تلك الحرب حتى الآن . ولهذا فإننا نرى أن نهاية "الحرب الباردة" ليست أخبار طيبة للجميع فحسب بل هي بشكل خاص طالع حسن لوضعنا الداخلي ولغرض صنع سلام حقيقي فعال .

وهذا هو السبب في أننا هنا ، نرفع صوتنا فيما يعد حقا أول جمعية عامة تعقد في خلفية دولية اختفى فيها تقريبا النزاع المرير بين الشرق والغرب . وإن الاحداث التي وقعت مؤخرا في الاتحاد السوفياتي ، والتي تعد تعبيرا عن الحيوية الشاملة للحركة الديمقراطية ، تبرر الامل في أننا نتحرك بسرعة صوب عصر جديد من التعاون الواقعي والتفاهم المعقول بين الدول استنادا إلى الواقعية والتحرر من التبسيطات الزائفة لايديولوجيات انحيازية .

إننا نريد أن نؤكد أن الخبرة تعلمنا أن التسامح والواقعية المنفتحة هما وحدهما اللذان بوسعهما أن يحلا المشاكل ويواجها الواقع . وهذا ما نشجعه في السلفادور ، التي تبرز من اضطراب حرب مدمر وتتحرك نحو فترة ما بعد الحرب التي ستكون صعبة ولكنها يجب أن تكون فترة سمتها الغالبة هي المصالحة الوطنية . وعلى المستوى الاقتصادي ، علمتنا الواقعية ضرورة تشجيع برنامج للتكيف والانتعاش يعدنا للإنتاج والتنافس . وفي بحثنا عن السلام ، تعلمنا الواقعية أنه يجب علينا الابتعاد عن أي تفكير في حلول عسكرية ، وأن نواصل ، كما لانزال نفعل ، جهدنا لتحقيق حلول سياسية . وفي المجال الدولي ، تعلمنا الواقعية أن التكامل والتعاون هما الطريقان الوحيدان للانضمام إلى الحركة الكبرى نحو التنمية . وبطبيعة الحال ، فإن الواقعية التي نحبذها لا تعني نسيان أو استبعاد المبادئ . بل على العكس من ذلك تماما ، فنحن نرى أن الواقعية الاعظم تسمى ديمقراطية ، ونحن نؤيد بحرارة وبثبات الديمقراطية كنظام حكم وكطريقة حياة .

هذه هي المرة الثالثة التي أعتلي فيها هذه المنصة منذ أن توليت مهام منصبي رئيسا للسلفادور بتاريخ ١ حزيران/يونيه ١٩٨٩ ؛ وفي كل مرة كنت أتكلم عن السلم والوئام والمصالحة الوطنية بين السلفادوريين بعد حرب بين الاشقاء استمرت أكثر من عقد من الزمان . وفي وقت سابق من عهد حكومتنا كان البعض يشكك في نوايانا ؛ وكنّا نحبّذ عدم الرد على تلك الشكوك بل آثرنا الانتظار حتى يتكلم الزمن بالنيابة عنّا . وبعد انقضاء فترة سنتين ، أحرزت عملية إحلال السلم والديمقراطية في السلفادور مثابرة وتقدما كبيرين . إننا نقدم تلك النتائج ليس بوصفها إنجازا شخصيا ولكن بوصفها ثمرة جهود بذلها جميع أبناء السلفادور الذين سئموا الحرب وأرادوا أخيرا أن يجدوا طريق السلم . من هذا المحفل الدولي أحيي تحية إعجاب وتقدير الملايين من أبناء السلفادور الذين من خلال تحملهم الشدائد وجلدهم علمونا أن بالإمكان أن نامل في مستقبل أفضل .

إن هذه التطلعات والجهود ليست قاصرة علينا نحن أبناء السلفادور . فمن حسن الطالع ان نضالنا من أجل الحرية وبناء ديمقراطيتنا يتزامن مع الحركة العريضة والقوية التي تجتاح أمريكا لوسطى وجميع أرجاء العالم ويسير في نفس الاتجاه .

وفي مجموعة أمريكا الوسطى - وقد انضمت إلينا الآن جمهورية بنما الشقيقة بوصفها عضوا كامل العضوية - فإن عملية الدمج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تمضي قدما بخطوات حثيثة مشجعة . إن منطقتنا لديها إحساس كبير بالوحدة ، وقد اعترف بذلك رؤساء أمريكا الوسطى في مؤتمر القمة العاشر الذي عُقد مؤخرا في سان سلفادور إذ اعترفوا بأن :

"التغيرات والتحولات العالمية في السنوات الاخيرة وضعت أمريكا الوسطى عند مرحلة من التاريخ تتطلب رؤية جديدة لعملية دمجها واشتراكها في نظام عالمي يتسم بالتكافل وبروز أشكال جديدة من الاندماج والتعاون ، والتطبيق الفعال للقانون الدولي" .

أما بالنسبة لامريكا اللاتينية فإن قمة غوادالاخارا ذا النطاق الايبيري الامريكي فقد كان هو الاخر حدثا لم يسبق له مثيل لما تترتب عليه من آثار كبيرة بالنسبة للمستقبل . إن اجتماع المكسيك الذي تجلت فيه القيادة الممتازة لذلك البلد الشقيق كان موضع ترحيب الإجماع وانتهى بإعلان يمكن الوقوف على أهميته بقراءة الفقرة الاولى وحدها :

"إنه ليسعدنا أيما سعادة أننا اجتمعنا للمرة الاولى في التاريخ لدراسة التحديات الكبيرة التي تواجه بلداننا في عالم متغير . لذلك نقترح حشد الإرادة السياسية لحكوماتنا للنهوض بالحلول التي تتطلبها هذه التحديات وتحويل الوشائج التاريخية التي تربطنا إلى أداة من الوحدة والتنمية ترتكز على الحوار والتعاون والتضامن" .

أود أن أشدد على تلك الكلمات الثلاث - الحوار والتعاون والتضامن - بوصفها مفاتيح لحقبة جديدة تتسم بالتعايش بين الدول وبديناميات العلاقات الدولية . إن حقبة العنجهية والإساءة في طريقها لان تصبح شيئا باليا ، مخلفة وراءها الموت والصدمة النفسية . لقد حاول التعصُّب والخوف السيطرة على الروح الإنسانية خلال القرن الذي نعيش فيه - وهو أيضا قرن التكنولوجيا والمعجزات العلمية . وهو عصر حان الوقت فيه للعلم وأنماط التعايش الإنساني لتقوم بوثبة نحو المستقبل وذلك باستعادة الحرية من أجل خلق عالم لائق بالبشرية وبالمسعى الكبير نحو الحرية .

أما في المجال السياسي فقد بدأت الجدران تتداعى وأخذت الاساطير تنهار وانطلقت مسيرة الحرية بحماس متقد . غير أن التحدي لا يقف هنا . إن التنمية الاجتماعية هشة بحيث لا بد لنا من التعامل معها بهدوء . وفي رأينا إن الديمقراطية ، لكي تكون راسخة ودائمة ، لا بد وأن تشمل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ويجب الا ننسى - ربما لان التجربة المدمِّرة للحرب تتطلب واقعية واضحة - أن محور العملية هو الإنسان بما له من احتياجات وحقوق وتطلعات . فالإنسان ما برح في أجزاء عديدة من العالم يعاني من ويلات الفقر المدقع والتهميش الاجتماعي والتمييز

وعدم التيقين والجهل إلى جانب شرور اخرى . إن هذا لتحدٍّ للضمير العالمي . لذلك نحبِّذ عقد مؤتمر قمة عالمي للتنمية الاجتماعية للنظر في هذه المسالة على صعيد عالمي حقا .

إن النظام الدولي الجديد الذي يطل برأسه علينا هام جدا بالنسبة لمنظمتنا . وأن الامم المتحدة تحرز مجالات جديدة من النشاط في عالم يتطلب اتصالا متعدد الاطراف ومتزايدا باستمرار . ولا بد لنا أن نضفي حيوية جديدة على مبدأي العالمية والكفاءة لأن عمل المنظمة اصبح الآن واسعا ومعقدا بصورة متزايدة . وفي معرض كلامي عن العالمية يسرني أن أرحِّب بانضمام سبعة أعضاء جدد إلى أسرة الامم المتحدة . إن الانضمام في بعض الحالات ، مثل استونيا ولاتفيا وليتوانيا ، له وقع وتاثير ويبعث على التشجيع . ولكننا في كل الحالات نرحِّب أحر الترحيب بممثلي الدول الاعضاء السبع الجديدة في المنظمة ، متيقنين من أن مساهمتها في عمل الامم المتحدة ستكون رائعة ومصدر قوة .

إن وجودنا في مقر الامم المتحدة له دلالة خاصة في هذه المناسبة . فقبل أسبوع من إلقاء هذا الخطاب أمام الجمعية العامة كنا والامين العام نعمل بصورة مكثفة لإيجاد طريق للتعجيل بحسم الصراع في السلفادور . وإننا مقتنعون تماما بأن الوقت قد حان لإنهاء حالة الحرب في السلفادور . إذ أن شعب السلفادور والمجتمع الدولي يتطلعان بلهفة إلى أن يريا السلم وهو يشق طريقه البنّاء في بلادنا . وما برحنا نعمل دون توقف ودون كلل لتحقيق ذلك الهدف الذي أوشكنا الآن على إحرازه . وفي هذا المسعى حققنا نحن والامين العام تقدما هاما لكي نضمن أن يكون عام ١٩٩١ عام السلم . فقد أزيلت العقبات الرئيسية من الطريق ولم يبق سوى حسم التفاصيل النهائية .

إن هذه أخبار مشجعة جدا بالنسبة لشعب السلفادور ونريد أن نتشاطر ذلك مع الامم الاخرى في العالم التي تابع العديد منها عن كثب العملية التي شرع فيها أبناء السلفادور . لقد استحوذت السلفادور على اهتمام العالم بسبب الحرب ، غير أننا الآن نستحق اهتمام العالم ونطلبه من أجل السلم الذي نقترب منه من خلال الديمقراطية . ونطلب من المجتمع الدولي تقديم كل الدعم اللازم من أجل إرساء دعائم الديمقراطية في السلفادور بحيث يمكن لبلدنا أن يواصل المضي ، بحرية وعدالة ، نحو الاستقرار والتقدم .

وبالنظر إلى مستوى وأهمية النتائج التي تحققت في الاجتماع الذي عُقد في نيويورك بين الحكومة وجبهة فارابوندو مارتي للتحرير الوطني بمساعدة مباشرة من الأمين العام نرى أن الاتفاق الكامل بشأن إنهاء الصراع يمكن أن يصبح حقيقة في المستقبل القريب جدا ؛ وسوف نولي اهتماما فوريا وخاصا للأهداف المتمثلة بالتخفيف السريع من حدة المواجهة المسلحة وإنهاء جميع أشكال العنف التي تصيب المدنيين . ونريد لشعب السلفادور أن يتمتع بالهدوء والأمن وهو جدير بهما ، وسوف نعمل بإخلاص وصدق وفي أسرع وقت ممكن على دراسة الطرق الكفيلة بتحقيق ذلك وطرحها .

وكعادتنا ، نلتمس ثقة المجتمع الدولي وتعضيده لجهودنا ونرجو الله أن يهدينا جميعا نحن الذين نؤمن بالسلم ونعمل بتواضع وثبات نحو تحقيقه .

الرئيس : باسم الجمعية العامة أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الهام الذي أدلى به توا .

اصطُحب السيد الفريدو فيليكس كريستياني بوركارد ، رئيس جمهورية السلفادور إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال

المناقشة العامة

الرئيس : قبل أن نشرع في المناقشة العامة ، أود أن أذكّر الاعضاء بالمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة ، في جلستها العامة الثالثة المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ، بعدم الإعراب عن التهاني داخل قاعة الجمعية العامة بعد الإدلاء بخطاب ما .

كما أود في هذا الصدد أن أذكّر الاعضاء بمقرر آخر اتخذته الجمعية العامة في الجلسة ذاتها بأن يغادر المتكلمون في المناقشة العامة قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA 200 ، الواقعة خلف المنصة قبل العودة إلى مقاعدهم .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الاول في المناقشة العامة ، أود أن أذكر الممثلين بأنه وفقا للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستقفل قائمة المتكلمين في الساعة السادسة من مساء يوم الاربعاء ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وأرجو من الوفود أن تتكرم ببيان مدة الكلام المتوقعة بأقرب ما يمكن من الدقة حتى نتمكن من تخطيط جلساتنا بطريقة منتظمة .

السيد هانيبالسون (ايسلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي بأن أستهل بياني بالإعراب عن تهانيي لكم بمناسبة انتخابكم لارفع مناصبنا . وأتمنى لكم كل نجاح وأتعهد لكم بدعم وفدي المخلص .

ويسعدني أن أغتنم هذه الفرصة لارحب بجمهورية كوريا ، وجمهورية كوريا الشعبية ، وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجزر مارشال كاعضاء جدد في الامم المتحدة .

ومما يسعدني أيضا أن أرحب بدول البلطيق الثلاث : استونيا ، ولاتفيا ، وليتوانيا كاعضاء جدد في منظمتنا العالمية . إن المركز الحالي لدول البلطيق ، كاعضاء معترف بهم بالكامل من جانب المجتمع العالمي ، جاء في أوانه بعد أن عانت نصف قرن من الاحتلال العسكري والضم القسري . وقد تكشفت العلاقات بين ايسلندا وجيرانها الاوروبيين هؤلاء في السنوات القليلة الماضية ، ونتطلع إلى زيادة التعاون مع حكوماتهم في هذا المحفل وغيره من المحافل المتعددة الاطراف .

من الطبيعي في عصرنا الحاضر أن نركّز انتباهنا وأفكارنا على عملية التغيير في بيئتنا السياسية المحيطة وعلى التحديات التي تنتظرنا . نادرا ما سجل التاريخ مثل هذا التحوّل السريع والجذري في السياسات الدولية والعلاقات فيما بين الدول مثلما شهدناه مؤخرا في أوروبا . ونادرا ما كانت المهام العالمية والحاجة للجهود الجماعية بهذا الحجم الكبير .

ويتضمن التغير الكبير الفرص والمخاطر على حد سواء . وفي الواقع ، أن الفرص الكامنة في التحولات في أوروبا الوسطى والشرقية قد أنهت الحرب الباردة .

لقد تطوّرت الاحداث في أوروبا إلى حد يدعونا إلى الاقتناع بأن التقدم الديمقراطي لن يعود إلى الوراء . وأظهر الانقلاب الفاشل في الاتحاد السوفياتي في الشهر الماضي قوة التطلعات الديمقراطية . وقد قاوم شعب روسيا بقيادة رئيسه المنتخب ديمقراطيا ، بوريس يلتسين ، الإرهاب السياسي والعسكري بنجاح : ذلك القائد الباسل الذي ارتقى إلى مستوى الاحداث . وقد زاد من تعزيز آمالنا أن الدبابات والحوائط الاسمنتية لن تكون بعد الآن عنصرا مقررا للسياسات الاوروبية . وبدلا من ذلك ، فإن مبادئ الديمقراطية ، وتقرير المصير وسيادة القانون هي التي ستسود .

ومع ذلك ، لا يمكننا أن نغمض أعيننا عن أن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي في أوروبا الوسطى والشرقية لا تزال تحيط بها الاخطار الناجمة عن عدد من العوامل ؛ ولا سيما المشاكل التي تصيب الاقتصاد بالشلل والصراعات العرقية . إن ضعف الديمقراطيات الجديدة الشديد واضح للجميع . فعليها أن تواجه الاضطرابات الاجتماعات والسياسية النابعة من الصعوبات الاقتصادية والصراعات العرقية ، ومن التعصب القومي المتطرف في بعض الحالات .

وقد اوضح الرئيس فاكلاف هافل ، رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ، أن عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في أوروبا الوسطى والشرقية وانتقالها إلى اقتصادات السوق "تتأثر بعوائق أكثر مما كان متوقعا أصلا ، وإن التركة المدنسة التي يتعين على تلك البلدان أن تواجهها أعمق ، وآثارها أبعد مما كان أي شخص يتخيل" .

يسجل التاريخ العديد من الحالات التي تؤكد الصلة بين الحروب والتغيرات الكبيرة . إن تدهور الامبراطوريات وانهيارها كان يتسبب دائما في إراقة الدماء . وينبغي علينا أن نبقي نصب أعيننا المخاطر التي قد تنجم عن التغيير .

والحالة في يوغوسلافيا توضح هذه المخاطر . كما أنها تمثل تذكرة بأن الصراعات العرقية لا يمكن اعتبارها بعد الآن المسؤولية الوحيدة لأي دولة بمفردها . فهذه الصراعات قد تكون لها آثار أوسع نطاقا ويمكن أن تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين .

من الواضح أن الدرس الاساسي للتحول في أوروبا لم يفهم على نحو جيد في يوغوسلافيا . فالنظام السياسي الذي يرتكز على القسر والقمع لا يمكن أن يصمد خلافا لإرادة الشعب . والحقيقة البسيطة هي أنه إذا كانت شعوب يوغوسلافيا غير راغبة في الإبقاء على البلد موحدا فلن يبقى موحدا . وقد يتعين على المجتمع الدولي أن يقبل بهذه الحقيقة ويستجيب للدعوة بالاعتراف بكرواتيا وسلوفينيا .

وسيكون الاستقرار والامن في القارة الاوروبية معتمدين في المستقبل على استمرار نجاح عملية تحقيق الديمقراطية ، وعلى تخفيف حدة المشاكل الاقتصادية والإثنية . المهمة معقدة وعميقة الابعاد . وستقتضي بذل جهود هائلة من جانب شعوب وسط وشرق أوروبا . ولكن المساعدة الخارجية على الاصعدة السياسية والاقتصادية والتكنولوجية ستكون هامة أيضا . ولن نستطيع بعد الآن أن نحمي مصالحنا الذاتية من خلال السلبية أو القعود . وسيؤدي التردد في هذا المنعطف إلى عكس المراد . لقد أصبحت الشيوعية في وسط وشرق أوروبا شيئا من الماضي . ومهما تبقى من هذه الايديولوجية سيتبدد عاجلا لا آجلا .

إن الحالة الراهنة تذكرنا بسنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية . فمهمة البناء من بعد دمار الحرب ، التي كانت ثقيلة مثبطة للهمم ، تشبه الحاجة إلى إعادة البناء في وسط وشرق أوروبا بعد سنين القمع والمركزية الاقتصادية : فقد كانت هناك نفس احاسيس القنوط والإحباط . ولم تكن عملية إعادة البناء بعد الحرب ناجحة إلا بسبب ذلك الجهد الفريد في تاريخ العلاقات الدولية ، أي خطة مارشال - وهي ضرب فريد من الحنكة السياسية . لقد وفّر ذلك العمل النبيل لاقتصادات أوروبا المنهكة الموارد اللازمة للاعتماد على الذات . وكان الدعم النفسي الذي تلقته شعوب أوروبا لا يقل قيمة عن ذلك العمل النبيل . وبلدان وسط وشرق أوروبا بحاجة الآن إلى كليهما : هناك حاجة إلى خطة مارشال جديدة .

ولا أريد أن يفهم من كلامي أن التطورات الاخيرة في أوروبا ينبغي أن تسود في مداولاتنا على حساب استبعاد جميع الشواغل الاخرى . ومع ذلك ، لا يمكننا أن نتجاهل الاثار العالمية الإيجابية للحد من خطر نشوب حرب مدمرة . ولا يمكن استرداد الموارد التي استهلكتها الحرب الباردة إلا إذا بقيت أوروبا مستقرة وسلمية . وهذا سيكون الشرط الرئيسي المسبق للقيام بعمل أكثر تضافرا في الشؤون الدولية . فالنهاية المرضية للحرب الباردة مكنت الامم المتحدة من التصدي بسرعة وحسم للغزو العراقي الغاشم للكويت .

لقد أصبحت الحاجة الحتمية إلى نظام فعال للأمن العالمي والجماعي واضحة وضوحا مؤلما خلال الحرب العالمية الثانية . وبالتالي ، أنشئت منظمتنا العالمية . وخلال العقود الخمسة الفاصلة ، اتسع مفهومنا للأمن وتعمق إدراكنا لأوجه التكافل العديدة . وبقدر ما للبعد الدفاعي للأمن من أهمية ، توجد أيضا جوانب سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة لهذا المفهوم . فالأمن والسلم لا يمكن تحقيقهما ، أو الحفاظ عليها على المدى الطويل ، دون إعمال حقوق الإنسان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاستقرار البيئي .

ولن ينجح أي نظام للأمن العالمي والجماعي يراد تطبيقه بفعالية لمعالجة التهديدات الخطيرة لبيئتنا المشتركة إلا بزيادة التعاون الدولي . ويجب علينا أن نغتنم الفرصة التي يتيحها المناخ السياسي الدولي السائد وأن نركز انتباهنا وطاقتنا على إنشاء نظام للأمن العالمي والجماعي . وبذلك نتمكن في النهاية من تحقيق النظام العالمي للقانون والتعاون الدوليين الذي توخاه واضعو ميثاق الأمم المتحدة .

لقد بدأت بلدان الشمال الأوروبي بالفعل في صياغة نهجها المشترك تجاه هذه الفرصة . وفي النهاية ، سيتعين على جميع أعضاء هذه المنظمة الاتفاق على القناة المناسبة لمداولاتنا وقراراتنا . وقد قامت مجموعة يقودها المستشار الالماني السابق . ويلي برانت ، بإنجاز قدر كبير من الأعمال التحضيرية عن طريق تقديم المقترحات والاقتراحات حول الإصلاحات التنظيمية في الأمم المتحدة . وتؤيد حكومة ايسلندا اقتراح المجموعة الداعي إلى إنشاء هيئة دولية مستقلة للحكم العالمي من أجل الإعداد لقمة عالمية للاستجابة لهذا التحدي .

إن الفرصة الحالية لإنعاش الأمم المتحدة تشكل عائدا حقيقيا من عوائد السلام . ومن بين السبل لاغتنام هذه الفرصة العمل بسرعة على توطيد التدابير المتخذة تحت رعاية هذه المنظمة لوضع نظام عالمي مستقر للمحيطات . لقد جرى التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في جامايكا قبل تسع سنوات . وقامت مائة وتسعة وخمسون دولة بالتوقيع على الاتفاقية وأعربت بالتالي عن موافقتها على أهدافها ومقاصدها .

كما قامت تسعة وأربعون دولة بالتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها ؛ ويمكن التنبؤ الآن بأن الاتفاقية ستدخل حيّز النفاذ خلال السنتين القادمتين .

وصادقت ايسلندا على هذه الاتفاقية ؛ إننا نعتقد أن أحكامها تشكل نظاما مقبولا بشكل عام للاستغلال الرشيد للموارد البحرية في العالم . وقد وضعت قواعد لمجموعة واسعة من استخدامات البحار ، وبالتالي فإنها قللت من إمكانية نشوء نزاع بين الدول المعنية . ولعلي أضيف ، أنه في مجال حماية البيئة خلصت لجنة برونتلاند إلى أن أهم إجراء مبدئي يمكن للدول أن تتخذه لصالح نظام دعم الحياة في المحيطات المهدد بالخطر هو أن تصادق على المعاهدة .

ونحن ندرك بالطبع أن عددا من البلدان الصناعية لا يزال يشعر بالقلق إزاء أحكام الاتفاقية المتصلة باستغلال قاع البحار العميق . ولا بد لنا هنا أن نعمل بسرعة للحفاظ على الروابط التي أقيمت بين البلدان النامية والعالم الصناعي في مؤتمر الامم المتحدة الثالث لقانون البحار . ونسلم بأن بعض الصعوبات قد تكون متصلة بالخلافات الايديولوجية في الماضي ، ولكن هذه الخلافات تختفي بسرعة من الساحة الدولية .

إن حكومة ايسلندا تستمد الشجاعة من الجهود المبذولة لضمان تنفيذ الاتفاقية بطريقة لها مقومات الاستمرار . واننا نثني على مبادرة الامين العام ، وندعو جميع الدول إلى تاييد هذه الجهود ، التي ستعود بالفائدة على المجتمع الدولي بأكمله .

وفي العام القادم سيعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في ريو دي جانيرو . وحكومة ايسلندا تعلّق آمالا كبيرة على نتيجة هذا المؤتمر ، الذي كرس لمستقبلنا المشترك .

إن التعاون الدولي في المسائل البيئية يجب أن يرتكز على حق كل البشر في العيش في بيئة آمنة . يجب علينا جميعا أن نقبل الالتزام بالحفاظ على الموارد الطبيعية والإبقاء على التنوع البيولوجي ، ويجب على الاثرياء بيننا الا يحولوا أنظارهم عن حاجة البشرية المشروعة إلى استغلال الموارد الطبيعية على أساس مبدأ

العائد الامثل القابل للاستمرار . ينبغي إدماج هذه المبادئ في صك قانوني دقيق يعتمد على خبرة صياغة اتفاقية قانون البحار .

ومما يزعج حكومة ايسلندا أن تلاحظ محاولات طرح اقتراحات بشأن إدارة الحيتان في عملية ريو . إن هذه الاقتراحات تركز على اعتبارات أخلاقية غامضة ، وتثير بالتالي قضية بيئية زائفة وتتناقض مع مبدأ التنمية القابلة للإدامة . وتزداد هذه المشكلة تعقيدا عندما تدرس الدول فرض قيود تجارية ردا على الاختلافات في السياسات البيئية .

وإن حكومة ايسلندا ترى أنه ينبغي لمؤتمر ريو أن يضع خطة عمل مضمونية تعالج جميع المجالات الرئيسية التي تؤثر على العلاقة بين البيئة والاقتصاد . ويجب بصورة خاصة القيام بعمل فوري لتقييد ورصد جميع عمليات إلقاء المواد المشعة والمعادن الثقيلة والمواد العضوية غير المتفسخة في البحار أو في مستودعات تحت قاع البحار . ونحن نشعر بقلق خاص إزاء خطر مستمر هو خطر تلوث المحيطات بالمواد المشعة : والخطر ينبع من مصادر مختلفة ، ليس أقلها المنشآت النووية القريبة من المحيطات . ومن غير المقبول ببساطة أن تقوم الدول بالتخطيط لبناء المنشآت الخطرة في أماكن يمكن فيها لابسط حادث أن يلحق بالدول المجاورة أضرارا فادحة .

وينبع الخطر أيضا من المفاعلات النووية في البحار . وستواصل حكومة ايسلندا جهودها من أجل الحصول على اعتراف دولي بالاخطار المحتملة للحوادث المتصلة بالمفاعلات النووية المحمولة في البحار . وحتما ستلعب العناصر البيئية دورا رئيسيا في سياسة ايسلندا إزاء تحديد الاسلحة البحرية وبناء الثقة .

وعلاوة على ذلك ، ترى حكومة أيسلندا أن الادارة الدولية للموارد الحية لاعالي البحار وصيانتها تستحق قدرا أكبر من الاهتمام من جانب المجتمع العالمي . ووفقا لما ورد في إعلان جدول الاعمال العالمي الجديد :

"كان هدف الحرب الباردة أن تجعل الآخرين يغيرون قيمهم وسلوكهم ، ولكن الانتصار في معركة إنقاذ العالم يعتمد على تغييرنا نحن لقيمنا وسلوكنا" .

وهذه هي رسالة "العودة الى فينلاند" ، المشروع المشترك بين النرويج وأيسلندا للاحتفال بذكرى مرور ألف عام على الجمع بين اوروبا وأمريكا . بالاضافة الى ما هو أهم وهو النظر الى المستقبل وتوجيه السؤال التالي إلى أنفسنا : كيف يمكن لروح الاكتشاف في العصور الحديثة أن تهدف الى تشكيل المستقبل المشترك للبشرية في كوكبنا . ولنتذكر أنه لا توجد لدينا قارات أخرى جديدة يمكن استغلالها أو الانتقال إليها . وليس أمامنا إلا أن نقبل التزامنا المشترك بالمحافظة على موطننا الطبيعي ، وهو الكوكب الوحيد الذي لدينا .

والتفاعل بين حالة البيئة وتقدم التنمية يزداد وضوحا . ويمكننا أن نزيد دعم التنمية زيادة كبيرة في نفس الوقت الذي نساهم فيه في صيانة البيئة عن طريق زيادة التعاون الاقتصادي الدولي .

لقد تدهورت الحالة الاقتصادية في أغلبية البلدان النامية خلال العقد الماضي . ولا شك في أن الحمائية التي تتبعها بعض البلدان الصناعية هي أحد الاسباب الرئيسية لهذا الاتجاه . وحقيقة الامر أن البلدان النامية تعاني من الحمائية بدرجة أكبر مما تجنيه من مساعدات التنمية . وبالتالي ، يمكن للبلدان الصناعية أن تسهم إسهاما كبيرا في التنمية عن طريق تحرير التجارة وفتح أسواقها أمام منتجات البلدان النامية .

وأيسلندا ، بصفتها بلدا يعتمد اعتمادا كبيرا على مورد طبيعي واحد وسلعة واحدة للتصدير ، فإنها تتفهم تماما الحالة التي تواجهها بلدان نامية كثيرة . إن

عددا قليلا جدا من البلدان يعتمد على التجارة الخارجية بالدرجة التي يعتمد عليها بها بلدي . والواقع أن المشاكل الناتجة عن الحمائية لا تقتصر على العلاقات بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، بل توجد أيضا في العلاقات بين البلدان الصناعية نفسها . وأيسلندا ، بصفتها عضوا في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، تشارك مشاركة كبيرة في المفاوضات مع جاراتها الأوروبيات وكثيرا ما تتصدى لسياسات قصيرة النظر تماثل السياسات التي تمنع وصول البلدان النامية الى أسواق أوروبا . وسياسة المجتمعات الأوروبية التي تربط بين التجارة وإمكانية الحصول على الموارد غير ملائمة ولا مقبولة على الإطلاق ، وهي حجر عثرة في سبيل المزيد من الاندماج الأوروبي .

والجهود الرامية الى تنشيط اقتصادات بلدان وسط أوروبا وشرقها حافز اضافي للتجارة الحرة ، حيث أنها قد تستوعب الموارد التي - إن لم تستوعب - تصبح متاحة لبرامج مساعدة البلدان النامية . ومن غير المحتمل أن نجد وسيلة لإصلاح هذه الحالة أفضل من تحرير السياسات التجارية . ولا حاجة بنا لإطالة هذه العملية . فقد توصلنا فعلا الى المرحلة النهائية من جولة أوروغواي للمفاوضات في اطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . ولهذه المفاوضات أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل الاستقرار في المجتمع الدولي . ويجب أن نمارس الآن الارادة السياسية لقيادتها الى ختام ناجح .

لقد أشرت في مستهل بياني الى التحولات التاريخية في وسط أوروبا وشرقها . ولا أرى أنه من المبالغات الأوروبية القول بأن الاحداث التي وقعت مؤخرا في أوروبا لها أهمية اقتصادية وسياسية عالمية . بل والأكثر من ذلك أنها توضح للعالم بأسره أن الروح الانسانية لا يمكن قهرها . وانتصار الديمقراطية ، الذي يتضمن في حد ذاته احترام حقوق الانسان ، يشكل رسالة جلية للمقهورين في كل مكان ، وهي أن قضيتهم ليست قضية خاسرة ، نظرا لانه حتى أفظع وسائل القمع الشمولية لم تكن كافية في نهاية المطاف لخنق الانشقاق أو المعارضة أو كبح جماحهما . أو ، وفقا لكلمات ذلك الانساني

العظيم الصلب الرئيس لاندسبرغس ، رئيس ليتوانيا ، "إن استقلال الروح الانسانية وكرامتها الكامنة سيسودان" .

السيد كوناتي (بوركينا فاصو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ، لقد عهد إليكم بمهمة حساسة هي رئاسة أعمال الجمعية العامة في مرحلة تتسم بالحساسية الخاصة في تاريخ العلاقات الدولية . ونؤكد لكم دعم وفدنا ، ونعلم أننا نثق بكم ثقة تامة نظرا لمواهبكم الدبلوماسية وخبرتكم . إن بلدكم وبلدي تربطهما علاقات طيبة للغاية في مجالات متنوعة ، بما يدل بوضوح على الصداقة الوطيدة والمصالح المشتركة بينهما .

وأود أيضا أن أعرب عن رضانا التام عن العمل الذي أنجزه سلفكم السيد غيدو دي ماركو في ادارة أعمال الدورة الخامسة والاربعين .

ونحن نحيي كل الدول التي انضمت مؤخرا الى أسرة الامم المتحدة ونرحب بها ، وهي جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وجمهورية كوريا وجمهورية جزر مارشال وولايات ميكرونيزيا الاتحادية وجمهورية لاتفيا وجمهورية استونيا وجمهورية ليتوانيا .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناننا العميق للدور الذي يقوم به الامين العام على رأس منظمتنا . فتصميمه الرصين الصامد يزود الامم المتحدة باساس راسخ ويعزز مصداقيتها .

وبوركينا فاصو ، التي يزيد عدد سكانها على ٩ ملايين نسمة بقليل وتحتل مساحة تبلغ ٠٠٠ ٢٧٤ كيلومتر مربع من الاراضي غير الساحلية ، تريد صوتا يساوي صوت غيرها من أعضاء أسرة الامم فيما يتعلق بإشارة المواضيع والتقدم بالتوصيات .

إن الشهور الاربعة والعشرين الماضية غيّرت الساحة الدولية . فنسمع المناداة من كل مكان بالتعاون والإشادة بالتغيرات السريعة التي نعيشها . ويقال لنا إننا لم نعد في عصر المطالبات الصريحة . بل إنه زمن التوفيق والحوار ، لان القوى العاملة لا تسعى الى المجابهة بل الى إقامة نظام عالمي جديد يقوم على أساس احترام حقوق الانسان . وهذه ، بإيجاز ، هي خلفية أعمالنا .

ومع ذلك ، فإن عواقب التناحر بين الشرق والغرب وآثاره ، بالاضافة الى ديناميات الداخلية ، سواء كانت إيجابية أو سلبية ، لا تزال تلحق الضرر بشتى مناطق العالم .

ونشهد أيضا ظواهر الاندماج والانشقاق فبينما نتكلم عن التجمع مرة أخرى ، وعن تشكيل تجمعات كبيرة ، نجد بعض التجمعات الكبيرة تتفكك . وفي الوقت الذي نعترف فيه ببزوغ سيادات جديدة ، نسمع مَن يتكلمون عن واجب التدخل .

كل هذه الآراء تتصادم مع بعضها ، دون أي تركيز على مستقبلها . ومن الطبيعي في أية فترة تحدث فيها تغيرات أساسية أن نرى سقوط المفاهيم والحقائق وتعدد المتناقضات الكامنة في التسريع المفاجئ لعجلة التاريخ* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد روجرز (بليز) .

إن التحولات ، المفعمة بهذه العناصر ، تولد توازنا للقوى يشكل صورة المستقبل . والمسالة المطروحة هي الى أي حد ستستفيد الغالبية العظمى من البشر من هذا التطور ؟

ثمة احداث وانتفاضات مؤلمة تعصف بالجنوب الافريقي ولا يزال نظام الفصل العنصري لبريتوريا يعرض للخطر السلامة الاقتصادية والاستقرار لدول خط المواجهة . وتدفع موزامبيق بشكل خاص ثمنا باهظا . وتواصل "رينامو" عملها المروع المتمثل في التخريب والتدمير ، وهي تعرقل المحادثات التي بدأت . وتقدّر بوركينا فاصو لسلطات موزامبيق مواصلتها السير في سبيل التسوية عن طريق التفاوض واستئناف المفاوضات ، ونود أن نعرب لشعب موزامبيق عن مشاعر التشجيع والتضامن .

وفي انغولا ، من الجلي تماما أن اتفاقات "الفور" ، يجب أن تؤدي بفضل تعاون جميع البلدان سواء داخل هذه المنطقة دون الاقليمية أو خارجها ، الى تحسين الحالة وتعزيز السلم .

ويتعين علينا أن نرحب في جنوب افريقيا بإلغاء السيد دي مكيرك للدعائم التشريعية للفصل العنصري . ومع ذلك ، ثمة ركيزة من ركائز الفصل العنصري لا تزال قائمة ألا وهي الدستور الحالي . ويتعين علينا أيضا أن نستنكر مناورات نظام بريتوريا التي بلغت ذروتها في العنف الذي شهدته الاشهر الاخيرة والذي وقفنا حيالـه جميعا موقف المتفرج العاجز عن التصرف . ويتعين على المجتمع الدولي ، الذي خبر تماما هذه الاساليب البغيضة ، أن يبقي على الجزاءات بغية تسريع عملية إزالة الفصل العنصري . وتؤيد بوركينا فاصو ، بالتالي ، استمرار المفاوضات في جنوب افريقيا بغية اتخاذ التدابير الانتقالية اللازمة لقيام جنوب افريقيا ديمقراطية تماما . وفي هذا السياق ، نؤيد مع حركة عدم الانحياز فكرة اجراء انتخاب ديمقراطي لتشكيل جمعية تاسيسية .

وفيما يتصل بليبيريا في غرب افريقيا ، فإن قمة ياموسوكرو التي انعقدت في ١٦ أيلول/سبتمبر هي جهد اضافي آخر بذلته لجنة الوساطة ولجنة الخمسة ، وهو جهد

يلقى تاييدا قويا من بوركينا فاصو في اطار تنفيذ خطة السلم التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غربي افريقيا لإعادة السلم ولإجراء انتخابات حرة ونزيهة .

وفي الصحراء الغربية ، فإننا ن أجل نجاح العملية الطويلة الامد التي بدأت إثر تخلي اسبانيا ، ندعو جميع الاطراف الى التعاون مع الامم المتحدة في إجراء استفتاء لتقرير المصير ، بعد أن قبلت هذه الاطراف وقف إطلاق النار في ٦ أيلول/ سبتمبر .

وفي القرن الافريقي ، ينبغي استمرار وتشجيع الجهود الدؤوبة لتحقيق السلم والاستقرار في الصومال . وقد شرعت اثيوبيا المجاورة في عملية مصالحة وانتقال ، هدفها إرساء السلم الدائم في اطار من الديمقراطية والعدالة .

أما في رواندا ، فنأمل في نجاح الجهود التي بدأت تبذلها المنطقة دون الاقليمية ومنظمة الوحدة الافريقية لتحقيق تسوية سلمية عن طريق التفاوض .

وفي امريكا الوسطى ، نجد أن المنازعات التي كانت مثار قلق لنا في الدورات الماضية ، قد خفت حدتها ، أو قد وجدت لها الحلول المناسبة . إننا نؤيد جهود الامين العام في السلفادور . كما نرحب بالجهود المبذولة في المنطقة بغية جعلها منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية .

وفي آسيا ، فإن التطورات الاحدث في كمبوديا تطورات مشجعة وإيجابية ، ونحن نحث جميع الاطراف على الاستمرار في هذا الاتجاه للتوصل الى تسوية سريعة سلمية عن طريق التفاوض .

ونحن نؤيد بالمثل مبادرات الامين العام لإيجاد تسوية سياسية شاملة في افغانستان .

كما نؤيد أيضا إعادة توحيد كوريا الشمالية والجنوبية على نحو سلمي ومستقل على أساس بيانهما المشترك المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٧٢ . وإننا نجدد ترحيبنا بهما هنا مرة اخرى .

ولقد تحررت الكويت . وقد قمنا جميعا بإدانة الغزو في حينه ، ونحن نرحب بعودة السلطات الكويتية وباستعادة الشعب الكويتي لحقوقه وامتيازاته .

إن المِحَن التي عانى منها قد تركت بصماتها العميقة على المنطقة وينبغي العمل المستمر في سبيل التوفيق والمصالحة . فالحرب رهيبة دائما وأهوالها لا تميز بين الضحايا والمعتدين . وأول الضحايا هم دائما النساء والاطفال ، ونزاع الخليج لا يمثل استثناء من هذه القاعدة العامة . ولقد حدث النزاع في وقت كانت المواجهة بين الشرق والغرب قد بدأت تتلاشى فيه وكانت العلاقات الدولية في سبيلها الى اتخاذ شكل جديد . وقد تغيرت بجلاء بنية العلاقات الدولية بظهور هذا الصراع وتطوره ونهايته على الصعيدين العسكري والسياسي . إن فكرة قيام نظام عالمي جديد قد ظهرت قبل ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ بكثير . ومع ذلك ، فما الذي نعرفه الآن عن شكل هذا النظام ومضمونه ؟ هل حقق مجلس الامن والامم المتحدة - اللذان عُبِّئا كما لم يحدث من قبل - كل توقعات المجتمع الدولي ؟ إذا كان الامر كذلك فمن حقنا أن نتوقع التصميم نفسه والفعالية نفسها والحماس نفسه في حل المشاكل الراهنة والمستقبلية . هل سيرتكز النظام العالمي الجديد على عالمية رسالة الميثاق أو على الحقائق القاسية والانتقائية لتوازن القوى الدولي ؟ وفي ظل هذه الظروف ، ما هو دور المحرومين وهم الاعداد الغفيرة من الناس الذين يعانون الجوع والعطش والجهل والمرض ؟ وبإيجاز ، هل ينتظر قليلو الحظ هؤلاء خارجا أم أنهم سيدخلون الى دار أسرتنا كي يتسنى لجميعنا الجلوس معا كإخوة فنتقاسم العيش معا وننمو معا ؟

إذا كان علينا أن ننصف جزءا واحدا فقط من العالم بالاضطراب ، وأن نمنح منطقة واحدة فقط من العالم بالتمزق ، فإن الشرق الاوسط هو المنطقة التي لا بد وأن تحظى بهذا الشرف غير المستحب .

إن الاسئلة التي لا تزال تطرح نفسها عندما ننظر في قضية فلسطين هي : كيف يمكن لضمير مَن عانى بنفسه آلام الافتقار الى وطن أن يرضى بحرمان الآخرين من الحق في وطن لهم ؟ كيف يمكن أن تصادر اليوم أرض من شعب عاش عليها عقودا من دون انقطاع

لتعطى الى قادمين جدد بادعاء أن أبناء هذا الشعب ليسوا بحق أصحاب الدار ؟ كيف يمكن للمرء أن يريد لنفسه ما لا يريده للآخرين ؟ إن ميثاق الامم المتحدة يتضمن مبادئ ترفض مثل هذا التفكير والسلوك .

لذلك ، اعتمدت الامم المتحدة مبدأ عقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الاوسط ، لا لتعقيد الامور بل لإرساء الاسس لسلم عادل ودائم . ونحن لا يمكننا أن نخنق صوت شعب يقاتل من أجل حقوقه . وإذا ما كانت بوركينا فاسو تشاطر اليوم الاعضاء الآخرين في الامم المتحدة ترحيبهم الحار بلاتفيا واستونيا وليتوانيا ، فذلك لان فترة انقطاع استمرت ٥١ عاما لم تثبط من حماس هذه الشعوب الوطني أو تاتي على واقع حقوقها . ويمكن قول الشيء نفسه عن التصميم الحازم للشعب الفلسطيني . وتعتقد بوركينا فاسو أن التنازلات التي أجرتها منظمة التحرير الفلسطينية قبل ثلاث سنوات تستحق أن تقابل برد لا يتمثل في التعنت والرفض . ونحن نرى مبادرات جارية لحل الوضع في الشرق الاوسط ونشجعها لانها قد تفضي الى سلم عادل ودائم ومنصف يأخذ في الاعتبار الحقوق الاساسية لجميع الاطراف .

إن لبنان نفسه يخرج الآن من فترة طويلة من الاضطرابات ، ونحن نرحب بهذه التطورات الايجابية الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية واستعادة لبنان سيادته ووحدة أراضيه .

وهناك مأساة في يوغوسلافيا ، حيث بدأت حرب أهلية . ولا يسعنا إلاّ أن نشجب هذه المأساة التي تؤثر على رمز حركة بلدان عدم الانحياز في المنطقة الاوروبية . لقد كان عدم الانحياز رفضا للمواجهة بين الشرق والغرب ، ورفضا لعواقب هذه المواجهة . واليوم تُخلي هذه المواجهة المكان لتعاون أكثر فأكثر انفتاحا . إن يوغوسلافيا البلد الرائد في حركة عدم الانحياز قد ابتليت في لحظة التقارب هذه .

وفيما بين الالتحام والانقسام تتجه أوروبا صوب التكامل الاقتصادي وصوب إعادة رسم الخطوط السياسية . ويكمن أساس ذلك في ارادة الشعوب ، والبقاء يتوقف على تضامن الشعوب وعلى وجود نظام دولي يقوم على العدالة والانصاف . وينبغي أن يقوم هذا النظام أيضا على حقوق الإنسان وعلى التعددية السياسية .

إن المواطنين في بلدي ، وعددهم ٩ ملايين نسمة ينتمون الى جموع الجنوب . إن طموحات الشمال والجنوب واحدة ، وهي تتمثل في الكرامة والامن . وحقوق الإنسان لا تتجزأ والكفاح في سبيل هذه الحقوق هو أسمى وأفيد ما يمكن أن نقدمه للبشرية ، لانه وراء الكلام والمداورة نرى التأكيد واضحا وملموسا بأن الإنسان هو بالفعل أهم شيء على الارض .

وعندما ثار المجتمع الدولي على الفصل العنصري ، كان يحمي حقوق الإنسان . وعندما قاتلت حركة عدم الانحياز الاستعمار ، كانت تدافع عن حقوق الإنسان . وعندما قامت أمم معينة في الماضي باستعمار أقاليم أخرى ، كانت هذه الامم تدّعي تنفيذ فكرة معينة عن حقوق الإنسان ، هي فكرة "رسالة التحضر" . وعندما تتهم مناطق معينة في العالم بالفساد وبالانتهاك الصارخ لحقوق الفرد ، كثيرا جدا ما يكون لهؤلاء الفاسدين في الجنوب نظراء ومفسدون لهم في الشمال ، كما يحدث أن يكون العكس صحيحا في بعض الاحيان ، فهذا هو حال التوازن في العالم .

واذا كان العالم يتغير فلا بد أن يكون هذا التغير الى الافضل . والخطر الذي نواجهه جميعا هو أننا نرى أن تصرفات خطيرة تظهر من جديد في شكل أفكار بريئة أو قائمة على توافق الرأي . يجب ألاّ نسمح بأن تكون "رسالة التحضر" وحقوق الإنسان

وجهين لعملة واحدة . وبعبارة أخرى يجب ألاّ يسمح لنفس الأفراد في زي مختلف أن يفعلوا ما فعلوه في الماضي وأن يشقوا طريقهم بكل حسن نية في مجتمعاتنا التي ليست أفضل أو أسوأ من مجتمعاتهم ، ولكنها ببساطة أكثر تعرضا . فبالأمس انتهكوا حرمة هذه المجتمعات تحت ستار رسالة التحضر واليوم نخشى أن يحدث ذلك تحت ذريعة حقوق الإنسان .

لا يعترض أي شخص على حقوق الإنسان ، لأن حقوق الإنسان متأصلة في الإنسانية نفسها . ولكن الاكتفاء برؤيا واحدة متحيزة وجزئية لحقوق الإنسان ، هو بمثابة حكم على الإنسان بالاستغلال والحرمان . إن الحق في التنمية والغذاء ، والمسكن ، وخدمات الرعاية الصحية ، والتعليم ، تعتبر كذلك أجزاء من حقوق الإنسان . ودعم هذه الحقوق وتأييدها ، دون الاعتراف والقبول بالطبيعة الأساسية لحقوق الفرد ، يعتبر بجلاء اسلوبا بعيدا عن الكمال في تحديد هذه المشكلة وحلها . وبالمثل فإن التأكيد على حقوق الفرد وقصر الجهود على مجرد الدفاع عنها يعتبر رفضا لرؤية العالم على حقيقته اليوم .

إن كل ما يلي إنما ينبع مما سبق ، فالتعددية السياسية هي شكل واحد من أشكال الديمقراطية . ويمكن أن تكون الديمقراطية هي التعددية السياسية ولكن ينبغي أن يكون هناك ما هو أكثر من ذلك . وهذا الشيء الأكثر هو الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية وهو يتشابك مع الحقوق التي ذكرتها توا . إن البيئة الاقتصادية السيئة من الناحية الهيكلية ، والحالة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية الفاسدة ، ليستا الأرض التي يمكن أن تزدهر فيها الديمقراطية . وتعتقد بوركينا فاصو أنه من البديهي اليوم أن الصلة بين الديمقراطية والتنمية لا تنفصم بل ان هذين العنصرين يتفاعلان تفاعلا دائما . ومن سوء الطالع أن هذه الحقيقة ، رغم وضوحها ، لم تؤد الى نتائجها المنطقية .

ومن ثم ، فإن تدهور الحالة الاقتصادية في افريقيا ، والتهميش المتزايد لها يحكمان على ٥٠٠ مليون من الناس بالركود والتردي والفقر المستمر . لقد كان عقد

الثمانينات عقدا ضائعا فقد ارتفع فيه عدد أقل البلدان نموا من ٢٨ بلدا الى ٤٢ بلدا النسبة الاعلى منها من البلدان الافريقية .

إن المديونية الخارجية في افريقيا عبء ثقيل . ولقد تزايدت هذه المديونية حتى وصلت حاليا الى ٢٧٠ بليونا من الدولارات . ويمثل عبء خدمة الدين في افريقيا نفسها يمثل في المتوسط ما يزيد عن ٢٥ في المائة من حصائل الصادرات . وفي بعض بلدان هذه القارة تصرف جميع حصائل الصادرات لسداد هذا العبء ، وينبغي لنا أن نلاحظ أن ما بين ٨٥ و ٩٥ في المائة من صادرات افريقيا هي من السلع الاساسية التي تتدهور أسعارها على نحو دائم .

لقد اعتمدت الامم المتحدة في عام ١٩٨٦ برنامج عمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا . وبعد خمس سنوات ، وعلى الرغم من السياسات التي انتهجتها البلدان الافريقية والاصلاحات التي أخذت بها على الرغم من فداحة تكلفتها الاجتماعية والسياسية ، لم تقدم البلدان الصناعية الاسهامات التي وعدت بتقديمها . لقد وصف توافق الآراء في ذلك الوقت ، الأزمة الاقتصادية في افريقيا ، بأنها أزمة هيكلية بصفة أساسية وأن حل هذه الأزمة يتطلب عملية طويلة الأجل تضطلع بها البلدان الافريقية والبلدان المانحة معا . وكان من المفروض أن تقدم البلدان المتقدمة النمو ، والمؤسسات المالية الدولية ، اسهاما أكبر ، ليس فقط عن طريق زيادة التدفقات المالية ولكن أيضا من حيث أحكام هذه المساعدات وشروطها . ولكن هذه البلدان وهذه المؤسسات لم تفعل ذلك . وأعتقد أن الاستمرار في اتباع هذا النهج يعني الحكم على افريقيا بأن تعيش عقدا آخر أسوأ من عقد الثمانينات .

وفي هذا الصدد ، نؤيد اقتراح الامين العام الذي يرمي الى عقد مؤتمر دولي بشأن تمويل التنمية . وقد تابع المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا الاقتراح ودعا الجمعية العامة الى دراسته في دورتها الحالية .

وبالمثل فإننا نرحب بقرار الحكومة اليابانية بتنظيم مؤتمر دولي معني بالتنمية في افريقيا في عام ١٩٩٣ ، يشارك فيه رؤساء الدول الافريقية . ومن جانبنا

فإن توقيع المعاهدة الخاصة بإنشاء المجموعة الاقتصادية لعموم افريقيا هو اعراب عن رغبتنا في تحقيق التكامل الاقتصادي لمواجهة التحديات في الحاضر وفي المستقبل .

وما فتئت بوركينا فاصو تؤكد أهمية التعاون الدولي القائم على العدالة والتضامن . وسواء أكان هذا التعاون بين الشمال والشمال أم بين الشمال والجنوب فإن هدفه يجب أن يكون تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن والتنمية للجميع . ولن يتحقق هذا الهدف اذا لم يتوفر الدعم الكافي لاستراتيجيات التنمية واذا استمر تجلي الممارسات الحمائية من جانب الشمال ، كما هو الحال في جولة أوروغواي .

ومن ثم يبدو لنا أنه من المهم أن نوفق بين حقوق الإنسان والحق في التنمية في هذه الفترة الحاسمة التي يجري فيها التحول صوب الديمقراطية . وسوف يتوقف نجاح العملية الكاملة التي تحدث في بلادنا على هذا . وفي هذا الصدد اعتمد شعب بوركينا فاصو بتاريخ ٢ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، عن طريق الاستفتاء ، دستورا للبلاد ينظم الآن الحياة الوطنية للأمة . وستستمر العملية التي بدأت الى أن تقوم مؤسسات جديدة بعد انتهاء عملية الانتخابات التعددية الحرة التي ستجري لانتخاب الرئيس بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ولانتخاب المجلس التشريعي بتاريخ ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢* .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

بالنسبة للبيئة ، وعشية انعقاد مؤتمر البرازيل لعام ١٩٩٢ ، لم يعد أحد يشكك بحقيقة وجسامة الخطر الذي يحيق بكوكبنا بسبب تدهور بيئتنا . ونحن نعلم جميعا ، الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ، أن الدول النامية تتحمل مسؤولية أكبر عن عملية التدهور . وسلسلة الاجتماعات التحضيرية التي انعقدت منذ اعتماد القرار ٤٤/٢٢٨ في ٢٢ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، بشأن انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو ، تدلل على وعي دول وأقاليم العالم .

والآن ، تتخذ بعض البلدان تدابير محلية على أساس التوصيات المنبثقة عن هذه الاجتماعات التحضيرية . وهذا هو الحال بالنسبة لبلدي ، بوركينا فاصو . إلاّ أننا كلما فكرنا في المسألة أكثر ، اتضح لنا أن استعادة البيئة الى وضعها الطبيعي والحفاظ عليها مهمة طويلة الاجل ، إن لم تكن مهمة دائمة ، وأنها تتطلب موارد انسانية ومادية وتكنولوجية ومالية هائلة يفوق معظمها قدرة اقتصاداتنا الضعيفة . والعمل المشترك بين الشمال والجنوب هو وحده القادر على مواجهة هذه المهمة .

قبل أن أختتم أود أن أؤكد ثانية على اقتناع بوركينا فاصو بأن معظم مشاكل عالمنا لا يمكن حلها إلاّ من خلال الحوار والمفاوضات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية بغية التوصل الى حلول محددة من خلال الأخذ بنهج متعددة الأطراف ازاء هذه المشاكل .

يبلغ عدد أعضاء الامم المتحدة اليوم ١٦٦ عضوا صادقت على الميثاق . ولا تزال مُثل عام ١٩٤٥ منطبقة اليوم ، مع أن العالم قد تغير تغيرا كبيرا . لقد آن الاوان لإلقاء نظرة أخرى لا على أهداف المنظمة فحسب بل على نوعية ردّها على قضايا العصر والقضايا المتصلة بعملها . ومن جانبنا ، نود أن نرى منظمة تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والمشاركة لتحقيق أفضل منفعة لأكبر عدد . لم تكن البشرية أبدا بهذه العظمة ولا بهذا الضعف أيضا ؛ اذ يشهد العالم اليوم في آن واحد وفرة وفقرا مدقعا . لقد آن الاوان لمنظمتنا لكي تقطف ثمار صبرها وعملها الشاق من أجل رخاء البشرية ومن أجل السلم والامن ومن أجل نظام أكثر عدالة وإنسانية .

خطاب السيد جيمس بريندان بولغير ، رئيس وزراء نيوزيلندا

الرئيس : تستمع الجمعية العامة الآن الى خطاب من رئيس وزراء نيوزيلندا .

اصطُحب السيد جيمس بريندان بولغير ، رئيس وزراء نيوزيلندا الى المنصة .

الرئيس : يسعدني أن أرحّب برئيس وزراء نيوزيلندا ، معالي الرايت أونرابل جيمس بريندان بولغير ، وأدعوه الى القاء كلمته أمام الجمعية العامة .

السيد بولغير (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمح لي يا سيادة الرئيس ، باسم حكومة وشعب نيوزيلندا ، أن أتقدم اليكم بالتهنئة على انتخابكم . مما لا شك فيه أن هذا العام كان عاما حافلا لكم وللمملكة العربية السعودية على حد سواء .

أود أيضا أن أشيد بالأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، الذي عمل دون كلل على مدى السنوات العشر الماضية لتخفيف حدة التوتر في سائر أنحاء العالم . واذ يقترب من اتمام عقد من العمل أتقدم اليه بتهانيّ وتهاني حكومة وشعب نيوزيلندا على اسهامه الشخصي في خدمة قضية السلم .

يسرني يا سيادة الرئيس أن أنضم اليك في الترحيب بالأعضاء الجدد الى الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وأود أن أرحّب بشكل خاص بولايات ميكرونيزيا الاتحادية - وهي عضو جديد في هذه الهيئة ولكنه صديق مألوف لبلدي بوصفه مضيفا لآخر اجتماع لمحفل أمم جنوب شرق آسيا . وإنني أشعر بغبطة لانضمامه وانضمام جارته ، جمهورية جزر مارشال الينا في هذا الوقت .

وإنه لمن دواعي الغبطة والسرور أن نرى اليوم لأول مرة الممثلين الشرعيين للاتفيا وليتوانيا واستونيا . وإنني أشيد بشجاعة وتصميم هذه الدول الأوروبية الثلاث التي ناضلت ضد الحكم الشمولي لمدة طويلة . والاعتراف الدولي بها ، بوصفها دولا مستقلة ذات سيادة ، يضع نهاية لفصل من تاريخها بدأ باندماجها قسرا في الاتحاد السوفياتي عام ١٩٤٠ .

إن استقلالها وعضويتها في هذه المنظمة مقترنا بعضوية جمهورية كوريا ، التي أرحّب بها بحرارة ، وعضوية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية يشير الى نهاية عهد ، بل بداية عهد جديد وهذا هو الاهم ، في العلاقات الدولية .

تستحوذ على اهتمامنا فرص جديدة في مجالي السياسة والتجارة . وتتحدى قدراتنا باستمرار مشاكل جديدة . ففي يوغوسلافيا ، نشهد حالة بحاجة ماسة الى حل سلمي . وقد جُرّبت الوساطة ويتعين أن تُجرّب ثانية . ولكن لن يكتب لها النجاح ما لم يكن أطراف النزاع على استعداد للالتزام بالعملية . وعليه ، تناشد حكومتي جميع أعضاء المجتمع الدولي الآخرين الذين قد يكون لهم بعض النفوذ - مباشرا كان أو غير مباشر - استخدام ذلك النفوذ في اقناع أطراف النزاع الالتزام بالوساطة إن لم يكن بوسعها حل خلافاتها بنفسها سلميا .

واليوم ، قد تبدو المشاكل مستعصية ، ولكن القضايا الصعبة يمكن في الواقع حلها . فالتغير في السياسات العالمية قد لقي جزاء طيبا بالفعل باحراز تقدم ملحوظ في ميدان نزع السلاح . فقد ألزمت الدولتان العظميان نفسيهما باجراء تخفيضات كبيرة في ترسانات أسلحتهما النووية . وفي حين أن العالم يرحّب بحرارة بكل خطوة جديدة لتخفيض الاسلحة النووية تتفق عليها الدولتان العظميان ، فإن هذا التقدم يقوضه الانتشار الفعلي أو المحتمل للأسلحة النووية الى دول أخرى . وبالتالي ، فإنه لا يوجد في مجال الحد من الاسلحة ما هو أهم من التحرك لوقف انتشار الاسلحة النووية .

ونيوزيلندا ، بوصفها من أولى الدول التي وقّعت وصادقت على معاهدة الامم المتحدة لمنع الانتشار ، تؤمن ايمانا راسخا أن محاولات وقف انتشار الاسلحة النووية يجب أن تكون إحدى بنود جدول الاعمال التي تحظى بأعلى أولويات منظمتنا . فخطر الاسلحة النووية شديد الى درجة أن الاخفاق في وقف انتشارها سيلغي كليا النجاحات التي تحققت مؤخرا في مجال تخفيض الاسلحة الاستراتيجية .

إننا نرحّب بقراري جمهورية الصين الشعبية وفرنسا الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . والآن ، حيث ستصبح المعاهدة شاملة لجميع دول العالم النووية حاليا ، فإن

نيوزيلندا تحث جميع الاطراف على الاتفاق على تمديدها الى أجل غير مسمى في عام ١٩٩٥ .

إنني اذ أخص بالاهتمام الاسلحة النووية ، فإنني لا أقلل بأي شكل كان من أهمية العمل اللازم للحد من أسلحة الدمار الشامل الاخرى ، مثل الاسلحة التي تستعمل العوامل الكيميائية والبيولوجية .

إن أهمية مهمة وقف انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل لا بد وأن تترسخ في أذهان العقلاء في كل مكان عقب ظهور الاحتمال المرعب بأن يستخدم صدّام حسين هذه الاسلحة أثناء استيلائه غير الشرعي على دولة الكويت . وقد كان هذا العمل العدواني امتحانا لقوة والتزام هذه الهيئة العالمية .

ويمكننا جميعا أن نعتز بما أبدته الامم المتحدة من اقتدار في ممارسة سلطتها المعنوية التي لا ريب فيها ، مما جعلها تنجح في تيسير عملية تجميع التحالف الكبير للامم التي صممت على افشال قوة صدّام حسين وعلى تمكين الكويت من استعادة وضعها السابق ، وضع الدولة المستقلة ذات السيادة . وخلال الاسابيع الخطيرة لازمة الخليج ، أبدت الامم المتحدة بتوجيه مجلس الامن رأيا حازما والتزاما ثابتا بمُثُل الامم المتحدة ، مما عزز مركزها وسلطتها . واستطاع مجلس الامن أن يعبّر بدقة عن الروح التي سادت الجمعية العامة بسبب تمثيله واسع النطاق لكل الاتجاهات الاقليمية ، ولانه يضم الدول الصغيرة والضعيفة الى جانب الدول الكبيرة والقوية .

وأود أن أشيد اشادة حارة بالدول العربية المجاورة للكويت ، التي صممت على دعم حقوق تلك الدولة المستقلة الصغيرة ، ورفضت الخضوع للتخويف أو التهديدات . لقد كان صمودها في المراحل الاولى من الازمة سببا رئيسيا لتحرير الكويت في نهاية المطاف .

وكان دور الولايات المتحدة في تجميع هذا التحالف للامم التي عملت في تضافر لتحرير الكويت مظاهرة مؤثرة للدبلوماسية الدولية . وقد قامت القوات الامريكية التي عملت مع القوات البريطانية والفرنسية والعربية المكملة لها بعرض مؤثر في البر والجو . بيد أن الامر الذي طغى على ذلك كله هو التزام الدول فرادى - سواء أكانت كبيرة أو صغيرة - بأن تستخدم تلك القوة العسكرية التي تم تجميعها في وقف العدوان وضمان حقوق تلك الدولة الصغيرة ، وهي الكويت ، في السيادة والاستقلال . ومن دواعي الفخر لي أن بلدي اضطلع بدور متواضع في ذلك التحالف ، واستطاع أن يسهم في لجان الامم المتحدة التي شكلت بعد الحرب ، مثل اللجنة المعنية بالتخلص من أسلحة التدمير الشامل .

إننا بوصفنا بلدا صغيرا يقع في الجنوب الغربي من المحيط الهادئ لا نهدد أحدا ، كما أننا لا نسعى الى فرض ارادتنا على بلدان أخرى . غير أننا بانضمامنا الى ذلك التحالف كنا نحترم أحد التقاليد التي تتبعها نيوزيلندا ، ألا وهو معارضة

الاستبداد ودعم الحرية . وكنّا أكثر حظا من بلدان أخرى من حيث أن جميع أبنائنا من العسكريين عادوا سالمين الى الوطن في تلك المناسبة ، مع أن الكثيرين من أجدادهم الذين كانوا يتوخون تحقيق نفس الاهداف يرقدون على طول ساحات القتال في عالمنا المعاصر . ونحن لم نتنصل قط من مسؤولياتنا .

ومثلما عارضنا ديكتاتور الخليج ، اغتبطت الشعوب المحبة للحرية في جميع أنحاء العالم وهي تشهد أيضا انهيار الشيوعية الاستبدادية في أوروبا . لقد انهزم ذلك النظام ليس بقوة السلاح وإنما بإناس عاديين ساروا بالمئات والالاف في الشوارع يطالبون باسترداد حقهم الذي وهبه الله لهم في حرية التفكير والتعبير عن الرأي والتجمع ، وحقهم في أن تكون لهم حكومة ديمقراطية . وقد كان ذلك انتصارا مجيدا لروح الإنسان التي لا تقهر .

لكن دعوني أوجه ملاحظة تحذير . إن هذا الانتصار الباهر يمكن أن يتحول الى شعور بالمرارة والأمل يتحول الى يأس ما لم تبد جميع الدول شجاعة مماثلة في التصدي للتحدي الاقتصادي الذي لم يسبق له مثيل . إن يد العون التي تحتاج اليها بشدة الديمقراطيات الناشئة في أوروبا والبلدان النامية في العالم على حد سواء هي يد التجارة ، وعلى ذلك فإن الحواجز التي يتعين علينا اليوم أن نهدمها ليست الحواجز المقامة في وجه الدبابات ، وإنما الحواجز التي وضعت لإعاقة التجارة .

إن صون وضمان التغييرات السياسية المذهلة التي حدثت ، وحرمان الدكتاتوريين من الذرائع التي يبررون بها أطماعهم في أراضي الغير ، وتخفيف حدة أعباء الديون الطاحنة التي تواجه الكثير من البلدان ، وتوفير بديل اقتصادي لتدمير البيئة ، هذه الامور كلها وأكثر منها تقتضي منا أن ندرك ضرورة تغيير النظام التجاري الدولي . فبدون هذا التغير كيف يمكن للديمقراطيات الجديدة ، في أوروبا أن تفعل ما تريده لصالح شعوبها اذا كانت صادراتها تواجه قيودا في الاسواق الاجنبية ؟ وكيف يتسنى للدول النامية التي تحطنها الديون أن تشق طريقها اذا ما واجهت لا مثل هذه القيود فحسب بل والمنافسة المدعومة أيضا ؟

إن هذه المناقشة لا يمكن اجراؤها كلية على أساس أنها مناقشة بين الشمال والجنوب لأن القيود التجارية تنطبق على الجميع ، وكذلك الحال بالنسبة للدعم . وهي تدور حول اعطاء معنى حقيقي للكثير من الكلمات المنمقة التي تقال عن مساعدة أولئك الذين يناضلون للتخلص من الفقر ، وعن تأمين الحريات الديمقراطية التي اكتسبت مؤخرا . إنها مناقشة حول استكمال المعونات بالتجارة .

لقد بدأت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف منذ ما يقرب من خمس سنوات وقد كانت ولا تزال تعد من أكثر الجولات التفاوضية التجارية طموحا . إلاّ أنها تواجه خطر التعثر الحقيقي ما لم تترجم الالتزامات السياسية المعطاة في عام ١٩٨٦ - والتي ما فتئت تتكرر منذ ذلك الحين مرات عديدة آخرها في اجتماع الدول السبع الذي عقد هذا العام - الى مقررات مضمونية طال انتظارها .

إن بلدا كبلدي يعتمد على التجارة في كسب معيشته يجد أن من الأمور التي لا يمكن تصديقها أن القادة السياسيين والاقتصاديين المسؤولين عن أمور كثيرة والذين يشاركون ويشجعون بزوغ عهد سياسي جديد لم ينجحوا بعد في وضع حد للعقبات التي تعوق المفاوضات . ومن المؤكد أن الدول الصناعية السبع أعطتنا أملا جديدا عندما اجتمعت مؤخرا برئاسة رئيس وزراء بريطانيا . ومن المؤكد أيضا أن الولايات المتحدة كانت ولا تزال من أقوى الداعين الى وضع نظام تجاري دولي متحرر . وقد دعا كل القادة المتبصرين في المجموعة الأوروبية والكثيرون من القادة في العالم النامي الى تحقيق قدر أكبر من التقدم .

إلاّ أن الأمر لا يزيد فيما يبدو عن مجرد كلمات تقال وتتكرر دون أي عمل يذكر . واذا ما أردنا النجاح لا بد من أن يحل العمل محل الكلمات لأن الوقت يمضي بسرعة وكثيرا ما ردد أن البديل الوحيد للاختتام الناجح والموضوعي لجولة أوروغواي هو قيام سلسلة من التكتلات التجارية ؛ أي مجموعات من البلدان تنطوي على نفسها وتعجز عن تحقيق الميزة التنافسية الكاملة لديها ؛ إنها قد تنجح في البقاء ، ولكن على مستوى أدنى وأقل استقرارا عما كان سيتسنى لها في ظل نظام تجاري عالمي متحرر .

كل هذه الامور من الجائز أن تحدث فعلا ، غير أنها لا تشكل مع ذلك في رأيي أسوأ سيناريو يمكن تصوره . ففي سيناريو أسوأ الحالات نجد البلدان التي عثرت على حريات جديدة تتعرض لسلب هذه الحريات على يد النظم التي تتذرع بحجة الحاجة الى السيطرة الاقتصادية على اقتصاداتها المفككة كستار للقهر السياسي . ونجد البلدان المستقرة تصبح اقل استقرارا لانها لا تستطيع الحصول على النقد الاجنبي اللازم لتلبية التطلعات المشروعة لشعوبها . ونجد الساعة تعود الى الوراء بدلا من السير الى الامام .

وبغية تجنب هذا الوضع - الذي يتحتم علينا تجنبه - أتوجه بنداء من هذه المنصة لإزالة الحواجز التي تعوق التجارة المنصفة . واذ أبى الاقوياء فعل ذلك لمساعدة الضعفاء فإن عليهم القيام به لسبب أناني وهو أن هذا هو السبيل الوحيد الذي يمكن فيه للعالم أن يحقق السلم الدائم . إن التبادل التجاري بين الدول هو الذي يبدد الخوف ، كما أن تقاسم الموارد من خلال التجارة هو الذي يمنع اندلاع الحروب للحصول على تلك الموارد . ولو فاز الانانيون وفشل الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، فإن قادة العالم اليوم يكونون قد زرعوا بذلك بذور الصراعات المقبلة . هذه هي رسالتي القوية التي أوجهها اليكم ولكنها ليست بأقوى مما تقتضيه خطورة الحالة* .

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الخصيبي (عمان) .

دعونا نحقق معلما في تقدم التجارة الدولية هذا العام لكي نستطيع أن نمضي بثقة الى مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في العام المقبل . إن نظاما منصفا وحرا للتجارة مركزي بالنسبة لجهودنا للحفاظ على البيئة وتعزيزها . وقد أحرزنا تقدما بالفعل بشأن بعض المسائل مثل الصيد بالشباك العائمة وبروتوكول مونتريال لحماية الاوزون إلّا أننا بحاجة الى الاستفادة القصوى من هذه المكاسب عن طريق ضمان مراعاة الدول للتدابير التي اتخذتها في مجالات كهذه . وسيكون مؤتمر الامم المتحدة في البرازيل في العام المقبل اختبارا حقيقيا لمقدرتنا على التعاون في المسعى الى ايجاد توازن مناسب بين التنمية وحماية البيئة . وإن بلدي الدولة الاولى التي كرست مفهوم التنمية المطردة في قوانينها الخاصة بالموارد الطبيعية .

قبل أن أغادر نيوزيلندا بفترة وجيزة أشعل سبعة طلّاب من سبع قارات في العالم شمعة من أجل السلم أمام لوحات ماوري توكوتوكو التي ترمز الى السعي الى المعرفة . وكانوا يحيّون افتتاح الدورة الجديدة للجمعية العامة للامم المتحدة . وشارك الطلّاب في هذا الاحتفال في نيوزيلندا لان بلدنا من أول البلدان التي تشرق فيها الشمس وإن اقامة الاحتفال في الفجر تقليد ماوري لتكريم بداية جديدة .

إننا جميعا في هذه الجمعية العامة نستطيع أن نغتبط لما نشهده من بدايات جديدة في أجزاء عديدة من العالم مثل أوروبا وكمبوديا وجنوب افريقيا . ويجب ألّا ندع هذه الفترة من التاريخ تفوتنا ولا بد أن نستعيض عن فهمنا لطريقة تدمير بعضنا بعضا بمفهوم جديد للعيش فيما بيننا والتعامل تجاريا . ويحدوني أمل وطيد في أن تتحلى هذه الجمعية العظيمة للامم بشجاعة أخلاقية على القيام بما هو ضروري وبما هو حق أيضا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ، باسم الجمعية العامة ، أن أتقدم بالشكر الى رئيس وزراء نيوزيلندا على البيان الذي أدلى به لتوه .

اصطُحب السيد جيمي بريندان بولفير ، رئيس وزراء نيوزيلندا ، من المنصة .

علقة الجلسة الساعة ١٢/٢٥ واستؤنفت الساعة ١٢/٤٠*

خطاب السيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الامريكية

الرئيس : ستستمع الجمعية العامة الان إلى خطاب من رئيس الولايات المتحدة الامريكية فخامة الرئيس جورج بوش .

اصطحب السيد جورج بوش رئيس الولايات المتحدة الامريكية إلى قاعة الجمعية العامة .

الرئيس : باسم الجمعية العامة ، أتشرف بأن أرحب في الامم المتحدة برئيس الولايات المتحدة الامريكية ، فخامة الرئيس جورج بوش ، وأدعوه إلى إلقاء كلمته أمام الجمعية .

الرئيس بوش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن اخاطبكم وأنتم تستهلون الدورة السادسة والاربعين للجمعية العامة . وأود ، بادئ ذي بدء ، أن أهنئ الرئيس السابق غيدو دي ماركو وزير خارجية مالطة وأن أحيي رئيسكم الجديد سمير الشهابي ممثل المملكة العربية السعودية .

وأود أيضا أن أتوجه بتحية خاصة إلى الامين العام خافيير بيريز دى كوييار الذي سيغادرنا بعد ثلاثة أشهر أو ما يزيد قليلا ، وحسبي أن أقول إن الامين العام بيريز دي كوييار كان على قدر فائق من التميز في أدائه لمهام منصبه خلال حقبة شهدت تغيرا واضطرابا لم يسبق لهما مثيل ، وقد نعمنا على امتداد زهاء ١٠ أعوام بقيادة رجل السلم هذا ، وهو رجل أفخر أنا وكثير من الاعضاء باعتباره صديقا ، فلنهنئ إذن اليوم صديقنا الامين العام ولنثن على ما قدمه للامم المتحدة وشعوب العالم من خدمات مشهودة .

واسمحو لي ، كذلك ، أن أرحب بالاعضاء الجدد في هذه القاعة ، أي بالوفدين الممثلين لكوريا وبخاصة أصدقائنا الديمقراطيين من جمهورية كوريا وجمهوريات استونيا ولاتفيا وليتوانيا وبالبعثتين الجديدتين من جزر مارشال وميكرونيزيا .

---

* عاد الرئيس الى مقعد الرئاسة .

منذ عشرين عاما ، وعندما كنت أشغل هنا منصب الممثل الدائم للولايات المتحدة ، كان عدد أعضاء الامم المتحدة ١٣٢ دولة ومنذ أسبوع واحد فقط كان عدد الاعضاء المتمتعين بعضوية الامم المتحدة ١٥٩ دولة أما اليوم فقد وصل هذا العدد إلى ١٦٦ دولة . ووجود هؤلاء الاعضاء الجدد بيننا يعد وحده سببا للاحتفال .

إن البيان الذي أدلي به اليوم لا يشبه أي بيان استمعتم إليه من أي رئيس امريكي سابق . ذلك إنني لن أفيض في الحديث عن المنافسة بين الدولتين العظميين ، التي ظلت على امتداد نصف قرن من الزمان تحدد السياسات الدولية ولكني سأتناول بدلا من ذلك التحديات التي تجابهها عملية بناء السلم والرخاء في عالم التام شمله بانتهاء الحرب الباردة واستئناف مسيرة التاريخ .

فلقد ظل التاريخ ، لسنوات عديدة أسير الشيوعية التي علقت أمر منازعاته العتيقة وكتبت خصوماته الاثنية وتطلعاته القومية وعصبياته القديمة . وبتلاشي الشيوعية ، تفجرت الحزازات المعلقة . وبدأت الشعوب التي أنكر عليها ماضيها ، لسنوات تبحث عن هوياتها ملتمسة في معظم الاحوال الوسائل السلمية والبناءة ، ومنتهجة في بعض الاحيان سبيل الشقاق وإراقة الدماء .

إن انبعاث التاريخ هذا يؤذن بعهد جديد حافل بالفرص والمخاطر . ولنبدأ بالفرص . أولا ، إن تجدد التاريخ يمكّن الناس من اتباع ميلهم الفطري إلى الهمة والإقدام على الاضطلاع بالمشاريع الخاصة . ولقد جمدت الشيوعية ذاك التقدم إلى أن بلغت أوجه فشلها حدا تعذر معه حتى على مؤيديها تحملها ، وهكذا غدا المواطنون في جميع أنحاء العالم يؤثرون الهمة على الحسد والمسؤولية الشخصية على إغراءات الدولة ، والرخاء على الفقر الناجم عن التخطيط المركزي .

والواقع أن ميثاق الامم المتحدة يشجع هذه المقامرة إذ يتعهد باستخدام الجهاز الدولي لتحقيق الرقي الاقتصادي والاجتماعي للشعوب كافة ، وفي اعتقادي أنه ما من وسيلة للنهوض بهذه المهمة أفضل من تشجيع الدفق الحر للسلع والافكار . وأقولها بصراحة إن الافكار والسلع لا بد وأن تجوب أنحاء العالم سواء بمساعدتنا أو

بدونها . ذلك أن الثورة الإعلامية دمرت سلاحيّ العزلة والجهل المفروضين . وفي العديد من أنحاء العالم قهرت التكنولوجيا الطغيان ، مما يثبت أن عصر الإعلام يمكن أن يغدو عصر التحرر ، إن عمدنا بحكمة إلى الحد من سلطة الدولة وحررنا شعوبنا للاستفادة على الوجه الأفضل بالأفكار والاختراعات والرؤى الجديدة . وهكذا أدرك العالم أن الأسواق الحرة توفر مستويات من الرخاء والنمو والسعادة لا يمكن أبدا لاقتصادات التخطيط المركزي أن تتيحها .

فحتى أشد التقديرات تساهلا تشير إلى أن اقتصادات العالم الحر حققت في السنوات الأخيرة نموا بمعدل يعادل ضعف معدل نمو العالم الذي كان شيوعيا . إن النمو يحقق ما هو أكثر من ملء أرفف المتاجر : فهو يتيح الكسب لكل شخص لا على حساب الغير ، بل لفائدتهم . والرخاء يشجع الناس على العيش كجيران لا كوحوش كاسرة . والنمو الاقتصادي يمكن أن يساعد العلاقات الدولية بنفس الطريقة تماما .

وكثير من الدول الممثلة هنا أطراف في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . وتفتح جولة أوروغواي وهي الحلقة الاخيرة في سلسلة المفاوضات التجارية التي دارت بعد الحرب العالمية الثانية ، باب الامل أمام الدول النامية التي قسم الكثير منها بقسوة وخدع بقسوة بالوعود الزائفة للشمولية . ونسمع هنا في هذه القاعة عن مشاكل الشمال والجنوب . ولكن التجارة الحرة والمنفتحة ، بما في ذلك التحرر من قيود الوصول إلى الاسواق والحصول على الائتمان ، توفر للبلدان النامية - سبل تحقيق الاكتفاء الذاتي والكرامة الاقتصادية .

وإذا ما فشلت جولة أوروغواي ، فإن موجة جديدة من الحمائية يمكن أن تحطم آمالنا في بناء مستقبل أفضل . ويوضح التاريخ بجلاء تام أن الحمائية قادرة على تدمير الثروة داخل البلدان وتسميم العلاقات فيما بينها . ولذا فإنني أدعو كل أعضاء الغات إلى مضاعفة جهودهم للتوصل إلى نتائج ناجحة لجولة أوروغواي . وأتعهد بأن تقوم الولايات المتحدة بدورها .

ومهما قلت فلن أفي الحقيقة التالية حقها من التشديد وهي أن التقدم الاقتصادي سيكون له دور حيوي في العالم الجديد . فهو يوفر التربة التي تنمو فيها الديمقراطية على أفضل وجه . وتسعى الشعوب في كل مكان إلى إيجاد حكومة من الشعب يختارها الشعب . وهي تريد أن تتمتع بحقوقها الثابتة في الحرية والملكية وحماية الفرد . وقد أثبتت التحديات للديمقراطية فشلها . ففي الشهر الماضي فحسب ، حاول المتآمرون الانقلابيون في الاتحاد السوفياتي الانحراف بقوى الإصلاح والديمقراطية عن مسارها ، ولكن المواطنين السوفييت رفضوا اتباع طريقهم . ولقد وقفت معظم الدول في هذه القاعة إلى جانب قوى الإصلاح التي يقودها ميخائيل غورباتشوف وبوريس يليتسن ، في مواجهة مدبري الانقلاب .

إن التحدي الذي تواجهه الشعوب السوفياتية والذي يتمثل الآن في بناء نظم سياسية تقوم على الحرية الفردية ، وحقوق الاقليات والديمقراطية والاسواق الحرة ، إنما هو انعكاس للمسؤولية التي تتحملها كل دولة عن تشجيع الإصلاح السلمي

الديمقراطي ، إلا أنه يبرهن أيضا على القوة الخارقة التي ينطوي عليها مثال الديمقراطية . وبازدهار الديمقراطية ، تزدهر فرصة حدوث طفرة تاريخية ثالثة ، ألا وهي طفرة التعاون الدولي . ومنذ عام مضى ، انضم الاتحاد السوفياتي إلى الولايات المتحدة وحشد من الدول الاخرى في الدفاع عن بلد صغير ضد العدوان وفي الوقوف في وجه صدام حسين . فللمرة الاولى حل التعاون الدولي محل المنافسة بين الدول العظمى إزاء مسالة ذات أهمية رئيسية . وقد ردت الامم المتحدة في واحدة من أروع لحظاتها ردا جزئيا ومنظما ودقيقا ومبدايا على ما قام به صدام حسين . وتصدت لمواجهة خارج على القانون غزا الكويت وهدد العديد من الدول في المنطقة وحاول أن يرسي سابقة خطيرة في عالم ما بعد الحرب الباردة .

وقد وضعت جهود التحالف نموذجا للتسوية الجماعية للمنازعات . وحدد أعضاء التحالف الهدف - وهو تحرير الكويت - وتوصلوا إلى وسيلة موحدة جسورة لتحقيق ذلك الهدف - وأصبح لدينا الآن ولاول مرة فرصة حقيقية لتحقيق طموحات ميثاق الامم المتحدة للعمل على :

"أن ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ... وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الاساسية للإنسان وكرامة وقدر الفرد الإنساني وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ... وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية افسح" .

وتلك هي عبارات الميثاق .

ولن يكون بمقدورنا إحياء هذه المثل إذا لم نسلم بالتحدي الذي يشكله تجدد التاريخ . ففي أوروبا وآسيا ، تاججت من جديد مشاعر وطنية متحدية الحدود وضاغطة على نسيج المجتمع الدولي . وفي الوقت ذاته ، لا تزال أوضاع الكثير من المنازعات القديمة العهد في شتى أرجاء العالم متردية . ونحن نرى علامات ذلك الاضطراب هنا . فقد أرسلت الامم المتحدة بعثات لصيانة السلم على مدى الشهور الـ ٣٦ الماضية تفوق عدد البعثات التي أرسلتها طوال السنوات الـ ٤٣ الاولى من عمرها . ولئن كنا نبدو الآن

قد تحررنا برحمة من الله من الخوف من حدوث محرقة نووية ، فإن هذه المنازعات الاصغر الشديدة البغضاء لا بد وأن تكون مدعاة لقلقنا جميعا .

وينبغي أن نواجه هذا التحدي مباشرة - أولا ، بالتماس التسوية السلمية للمنازعات الجارية حاليا ، وثانيا ، وهو الامر الاكثر أهمية ، بأن نحاول منع اندلاع منازعات جديدة . وما من أحد هنا يستطيع أن يعد بأن تظل الحدود القائمة اليوم ثابتة إلى الابد ، ولكن علينا أن نسعى لضمان التسوية التفاوضية للمنازعات على الحدود .

وعلينا أيضا أن ننهض بقضية الوئام الدولي عن طريق معالجة الضغائن القديمة . وينبغي أن ننظر بجدية إلى تعهدنا في الميثاق بممارسة التسامح والعيش سويا في سلم وحسن جوار . إن قرار الجمعية العامة ٣٣٧٩ (د - ٣٠) المسمى "بالصهيونية هي العنصرية" ينطوي على هزء بهذا التعهد وبالمبادئ التي قامت عليها الامم المتحدة . وإنني أدعو الآن إلى إلغائه . إن الصهيونية ليست سياسة ، أنها الفكرة التي أدت إلى إنشاء وطن للشعب اليهودي ، وإلى قيام دولة إسرائيل ، ومساواة الصهيونية بآثام العنصرية التي لا يمكن التسامح معها هو تشويه للتاريخ وتجاهل لمحنة اليهود الرهيبة في الحرب العالمية الثانية - بل وعلى طول التاريخ . إن مساواة الصهيونية بالعنصرية معناها رفض إسرائيل ذاتها ، وهي عضو عامل في الامم المتحدة . ولا تستطيع هذه الهيئة أن تدعي بأنها تسعى إلى السلم وتشكك في نفس الوقت في حق إسرائيل في الوجود . وبقيام الامم المتحدة بإلغاء هذا القرار دونما شروط فإنها تعمل على تعزيز مصداقيتها وخدمة قضية السلم .

وعلينا أيضا ، ونحن نعمل على مواجهة التحديات التي تثيرها استئناف مسيرة التاريخ ، الدفاع عن تركيز الميثاق على حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف . إن الحكم يكون فاشلا إذا كان المواطنون غير قادرين على التعبير عن آرائهم وإذا لم يكن في استطاعتهم تشكيل الاحزاب السياسية بحرية وانتخاب الحكومات دون قسر ، وإذا لم يكن بوسعهم ممارسة شعائرهم الدينية بحرية ، وتربية أولادهم في ظلال السلم ، وإذا لم

يكن بوسعهم أن يجنوا عائدا عادلا من عملهم ، وأن يحيوا حياة مثمرة وأن ينظروا بفخر في ختام عمرهم إلى ما انجزوه وإلى التقدم الذي أحرزه مجتمعهم . وسيشعر السياسيون الذين يتكلمون عن الديمقراطية والحرية دون أن يوفروا أيا منهما في الواقع بلدغة الغضب الشعبي وقوة الشعوب التي تتوق إلى الحياة بحرية .

إن بعض الدول لا تزال تحرم شعوبها من حقوقها الاساسية ، وهناك أصوات أكثر مما يرتجى لا تزال تصرخ مطالبة بالحرية . فشعب كوبا على سبيل المثال يعاني من القهر على يدي دكتاتور لم يفهم الرسالة بعد ، وهو المستميت الوحيد الباقي في نصف كرة أصبح ديمقراطيا فيما عداه ، إنه رجل فشل في التكيف مع عالم لم يعد يقبل الاستبداد الشمولي . وفي اماكن أخرى ، يتجاهل الطغاة حقيقة مشجعة وهي أن بقية العالم تفتح عصرا جديدا من الحرية .

ويفرض تجدد مسيرة التاريخ علينا أيضا التزاما بأن نظل يقظين إزاء التهديدات الجديدة والقديمة . وعلينا أن نوسّع مجال جهودنا للسيطرة على الانتشار النووي . وينبغي أن نعمل على الحيلولة دون انتشار الاسلحة الكيميائية والبيولوجية وقذائف إيصالها .

وهذا هو السبب الذي يدفعني الى طرح مبادرتي المتعلقة بالتسلح في الشرق الاوسط ، التي هي بمثابة نهج شامل يرمي إلى وقف تراكم الاسلحة في ذلك الجزء من العالم الاشد تعرضا للعنف ، وإلى عكس اتجاه هذا التراكم حيث يستطاع ذلك . وعلينا أن نتذكر أن المصلحة الذاتية ستشد الامم في اتجاهات شتى ، وأن النزاعات على المصالح المتصورة ستتفجر في صورة العنف أحيانا . وليس في مقدورنا أن نقرر بثقة المكان الذي سيظهر فيه الصراع المقبل . وليس في مقدورنا أن نعد باستتباب السلم إلى الابد ، ليس في مقدورنا ذلك بينما الفوغائيون يروّجون وعودا زائفة لشعوب متعطشة للامل ، وبينما الإرهابيون يتخذون من مواطنينا رهائن بينما تجار المخدرات يعملون على تدمير شعوبنا . ولذا علينا أن نتكاتف من أجل رد الاهانات الموجهة للكرامة الإنسانية الاساسية . وليس من المقبول بعد الآن اظهار اللامبالاة بدعوى أن من ينظر له البعض على أنه ارهابي قد يكون في رأي البعض الاخر مقاتلا من أجل الحرية . ولنجعل مكانة القانون تعلو على أسلوب أخذ الرهائن الفظ والجبان .

وعلينا في عالم يغلب فيه طابع التحوّل أن نتحلى بالصلابة في التمسك بالمبادئ بقدر تحلينا بالمرونة في الاستجابة للظروف الدولية المتغيرة . ويصدق ذلك اليوم على العراق بصفة خاصة . فبعد مرور ستة أشهر على اتخاذ قراري مجلس الامن ٦٨٧ (١٩٩١) و ٦٨٨ (١٩٩١) ، ما زال صدّام يمضي في إعادة بناء أسلحة التدمير الشامل ويخضع الشعب العراقي للقمع الوحشي . وقد اتضح ازدراء صدام لقرارات الامم المتحدة اول ما اتضح في آب/اغسطس ١٩٩٠ ، ولا يزال هذا الازدراء ساطعا جليا حتى الآن اذ اتلو كلمتي . فحكومته ترفض أن تسمح دون شروط بتنفيذ عمليات التفتيش التي تستخدم فيها الطائرات العمودية ، كما ترفض في الوقت الراهن السماح لمفتشي الامم المتحدة بمغادرة المرافق التي خضعت للتفتيش حاملين معهم وثائق تتعلق ببرنامج الاسلحة النووية العراقي . وترى الولايات المتحدة أننا يجب أن نواصل تطبيق عقوبات الامم المتحدة ما دام صدّام باقيا في الحكم . وهذا أيضا يوضح أننا لا يمكن أن نتهاون ولو لحظة واحدة في كفالة قيام العراق بتدمير كل ما لديه من أسلحة التدمير الشامل ووسائل ايصالها . وتلك مسالة لن نتهاون فيها ابدا .

ولا يعني هذا - وأود أن أكون واضحا في هذا الشأن - أننا ينبغي أن نعاقب الشعب العراقي . وإنني أكرر : إن خلافنا لم يكن في يوم من الأيام مع شعب العراق . لقد كان ولا يزال خلافا مع طاغية وحشي تجلب فطرسته العار على شعب العراق . لقد أنشأ قرار مجلس الأمن ٧٠٦ (١٩٩١) آلية مسؤولة لإرسال المساعدة الإنسانية الى المواطنين العراقيين الأبرياء . وعلينا أن نقوم بتشغيل تلك الآلية . وعلينا ألاّ نتخلى عن وقفتنا المبدئية ضد عدوان صدّام . لقد أدى هذا الجهد التعاوني الى تحرير الكويت . وبوسع هذا الجهد أن يفضي الآن الى إقامة حكومة عادلة في العراق . وعندما ينجح في ذلك - عندما ينجح - سيكون بوسع الشعب العراقي أن يتطلع الى حياة أفضل تكفل له الحرية في وطنه والحرية في التعامل مع العالم خارج حدود بلده .

إن استئناف مسيرة التاريخ أمر من شأنه أن يتيح أيضا للأمم المتحدة أن تستأنف النشاط الهام المتمثل في تعزيز القيم التي ناقشتها اليوم . وتستطيع هذه الهيئة أن تكون أداة تستعين بها الأطراف الراغبة في تسوية الخلافات القديمة . وإنني أتطلع الى التعاون في الأشهر المقبلة مع الأمين العام بيريز دي كوييّار وخلفه سعيا الى إحلال السلم في مناطق متباينة يسودها الاضطراب مثل أفغانستان وكمبوديا وقبرص والسلفادور والصحراء الغربية . كما تستطيع الأمم المتحدة أن تشجع تنمية اقتصاد السوق الحرة من خلال مؤسساتها المعنية بالاقراض والمعونة . ولكن لا ينبغي لها أن تفرض أشكال حكم محددة تُلزم الأمم باتباعها . إنها تستطيع ، بل ينبغي لها ، أن تشجع القيم التي أُسست المنظمة استنادا اليها . وينبغي أن نتمسك معا بأن تفي الأمم الساعية الى نيل قبولنا بمعايير اللياقة الإنسانية .

وحيثما خمد نشاط مؤسسات الحرية ، تستطيع الأمم المتحدة أن تمدها بحياة جديدة . فهذه المؤسسات تؤدي دورا حاسما في سعينا الى إقامة نظام عالمي جديد ، نظام لا تتخلى فيه أمة من الأمم قيد أنملة عن سيادتها ، نظام يتميز بحكم القانون لا باللجوء الى القوة ، وبالتعاون على تسوية الخلافات لا بالفوضى وإراقة الدماء وبالإيمان اللامحدود بحقوق الإنسان .

وختاما ، قد تتساءلون عن دور أمريكا في العالم الجديد الذي وصفت معالمه توا . إنني أود أن أؤكد لكم ، أن الولايات المتحدة لا تعتزم السعي الى فرض عهد من "السلم الامريكي" . غير أننا سنظل نسعى إلى المشاركة النشطة . ولن نتراجع أو نتقهقر إلى مرحلة الانعزالية . وسنمد يد الصداقة وسنوفر القيادة . إننا نسعى باختصار الى قيام عهد من "السلم العالمي" يرتكز على المسؤوليات والتطلعات المشتركة .

إنني أود أن أقول لجميع الحضور إن لدينا فرصة لتجنيب أبنائنا وبناتنا خطايا وأخطاء الماضي . وإننا نستطيع أن نبني مستقبلا أكثر مدعاة للرضا من أي عصر عرفه العالم . إن المستقبل أمامنا غير محدد المعالم وهو حافل بالوعود وزاخر بالمخاطر . وفي مقدورنا أن نختار نوع العالم الذي نريده : إما عالما تعصف به نيران الحرب ويخضع لرياح القهر والصدفة وإما عالما أكثر سلما نقيمه عن تأمل واختيار . فلنتصد لهذا التحدي تصديا جادا . ولنجعل الاجيال المقبلة تثني علينا وتوقرنا وتقول "إن هؤلاء الرجال والنساء الشجعان قد بنوا على أنقاض الصراع عصرا من السلم والتفاهم ، واستهلوا نظاما عالميا جديدا جديرا بأن يصان عبر العصور" .

واسمحوا لي أن أتمنى لكل منكم حظا سعيدا .

الرئيس : بالنيابة عن الجمعية العامة أشكر رئيس الولايات المتحدة الامريكية على البيان الذي ألقاه لتوه .

اصطحب السيد جورج بوش ، رئيس الولايات المتحدة الامريكية ، إلى خارج قاعة الجمعية العامة .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠